****

مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق

مقدم من قبل
الباحث: حمد جاسم محمد الخزرجى
كلية القانون- جامعة كربلاء

الخلاصة :-

التغيير في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جاء بمفاهيم جديدة لتكريس الديمقراطية وبناء دولة المواطنة والمؤسسات الدستورية، التي يكون فيها الشعب مصدر السلطات وتكون صناديق الاقتراع هي صاحبة القول الفصل في اختيار قادة البلاد، وهذا ما جاء به الدستور الجديد عام ٢٠٠٥ الذي كتبه العراقيون بعد أن عاش العراق عقودا طويلة وهو يرزح تحت رحمة النظام الديكتاتوري السابق.

إلا أننا وجدنا أن النظام السياسي الجديد في العراق بعد التغيير قد تم بناؤه على أساس حكومة الشراكة والذي يعني مشاركة الجميع في الحكم وفي صناعة القرار بعيدا عن نتائج الانتخابات وبعيدا عن رأي الناخب العراقي وفق ما يسمى بالديمقراطية التوافقية، وهي ديمقراطية جديدة ابتدعتها القوى السياسية لضمان مصالحها ووجودها في السلطة ، حيث تفرض هذه الآلية إشراك الجميع في الحكومة ومؤسسات الدولة حسب حجم المكون والحزب والطائفة وضرورة توافق الجميع على أي قرار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي يتعلق بمستقبل البلاد قبل إقراره، الأمر الذي جعلنا نشهد ولادة حكومة مترهلة وبطيئة يحاول كل طرف فيها الدفاع عن حقوق الطائفة والمذهب والقومية التي ينتمي إليها بعيدا عن الهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحية: مستقبل، الديمقراطية، التوافقية، اركان، تطبيق، دوافع

Abstract

Change in Iraq after 2003 came new concepts to devote to democracy and build a state of citizenship and constitutional institutions, where the people are the source authorities and the ballot boxes are Her final say in choosing the leaders of the country, and this is what he came with a new constitution in 2005 which was written by Iraqis after having lived Iraq decades is living under the mercy of the former dictatorial regime.

However, we found that the new political order in Iraq after the change has been built on the basis of partnership government, which means everyone's participation in governance and decision-making away from the election results and away from the opinion of the Iraqi voter according to the so-called democracy harmonic, a new democratic political forces to ensure their interests and its presence in power, where imposing such a mechanism involving everyone in the government and state institutions by the size of the component and the party and the community and the need to agree everyone on any decision political, economic or social about the future of the country before the approval, which made us witness the birth of the Government of flaccid and slow trying every party defense Human caste and creed and nationalism .

Key Words: Future, democratic, consensual, corners, application, motivated

****

المقدمة .

عانت الغالبية العظمى من شرائح المجتمع العراقي طيلة عقود طويلة من ممارسات سياسية مركزية صارمة دفعت بها من خلال منهج مدروس للجوء إلى ما يمكن أن نصطلح عليه بدوائر الهوامش.

بمعنى أكثر وضوحا أن سياسة جعل مقدرات الدولة تحت إمرة جماعة سياسية أو اجتماعية أو دينية ما، سيتجه حتما بالجماعات الأكثر تضررا من هذه السياسة اللاإنسانية الى البحث عن طرق من شأنها التعويض عما لحق بها من خسارات مادية أو نفسية، وسواء كانت تلك الخسارات على شكل كبت ديني او حرمان من المشاركة السياسية والوجاهة الاجتماعية او مجرد فقدان لموارد مالية بحتة، فان المتضررين من هؤلاء وأولئك سيلجئون لا محالة الى الانضواء تحت اطر تنظيمية بعينها مثل المافيا الاقتصادية والحزب المعارض واللافتات الدينية أو المذهبية والتجمعات البدائية كالقبيلة والعشيرة والمحلة ونحوها.

وهكذا فقد شهدت الساحة الاجتماعية تشظيات كثيرة وتعرضت الصورة العامة لوجه المجتمع العراقي الى انكسارات حادة ماتزال تفعل فعلها التخريبي في تشويه منظر التعدد الديني والعرقي الذي كان موئلا خصبا في رفد حضارة هذا البلد العريق بألوان التنوع البهيج ودرجة متقدمة على صعيد العمق والأصالة، فأضحى الانتماء الى ما تعرف بالهويات الثانوية والإعلان عنها على سبيل الافتخار - كلما سنحت الفرصة - سمة واضحة تميز الإنسان العراقي عمن سواه، وابتداءً من حركة تبعيث المجتمع بمعنى قصر انتمائه الفكري على أيدلوجية سياسية حزبية معروفة مرورا بسحق اغلب فئات المجتمع بطاحونة التجنيد الإجباري وانتهاءً بصرعات من مثل تطبيق سياسة الحملة الإيمانية تحت ذرائع ازالة الحيف والمحرومية عن بعض الطوائف الدينية وما رافقها من تداعيات وأحداث.

وعلى هذا المنوال لم يستطع إلا القليل النادر من العراقيين التخلص من إسقاطات سياسات النظام السابق التي قضت بتشتيت المجتمع على سلوكهم العام حتى مع الاقرار الشفوي لدى البعض في ان العقيدة الدينية لاسيما الإسلامية منها وكذلك حقيقة التعايش المتحضر تنفيان معا سائر أنواع التمايزات الاجتماعية السلبية.

أما بعد تغيير النظام السياسي الحاكم ابتداء من ٤/٩ / ٢٠٠٣ فقد اختلفت الصورة السياسية العامة ظاهريا الى حد بعيد إلا ان ثمة شيئا مهما في باطن الأحداث لم يزل ماثلا وان اتخذ مسارا للحركة يختلف عما كان عليه سابقا، بمعنى اكثر دقة فان القاسم المشترك الذي يمكن رصده واقعيا فيما بين النظام الدكتاتوري السابق والنظام الديمقراطي التوافقي الذي تلاه يتجسد في تشبث ساسة العهد الجديد بسياسات احلال مبدأ الهويات الفرعية محل الهوية الرئيسة الأم، والعمل على ترسيخ مفاهيم تلك السياسات قولا وعملا انسياقا مع خط الدولة العام الذي سار باتجاه التوفيق فيما بين ما سمي بالمكونات الاجتماعية تحت يافطة انتهاج ديمقراطية توافقية، ليس لها من مفهوم الوفاق والتراضي إلا الشكل الظاهري فحسب، اذ ان غاية ارضاء جميع الفرقاء لا تتوفر على نحو تام او شبه تام مهما رضخ البعض منهم الى منطق التنازلات من خلال رفع مطالب تراها هي مشروعة ويراها البعض الاخر انها ليست كذلك.

والمطلع على سير الاحداث الماضية في عراق ما بعد التغيير يستطيع بكل يسر وسهولة أن يجمع ما يحتاجه من ادلة وبراهين لاثبات ان الديمقراطية التوافقية لم تات بعنوان من عناوين الوئام والانسجام يقوى على الصمود امام حقيقة تمزق رقعة النسيج الاجتماعي العراقي الآخذة بالتوسع منذ ان حلّ النظام السياسي الحالي محل القديم، فاستعراض موجز لهذا التاريخ يقف بنا حتما عند نقاط سوداء اكثرها قتامة فترة القتل على الهوية التي بلغت ذروتها في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ ، وتوزيع للمناصب الحكومية على أساس طائفي وقومي، في محاولة موغلة بالتعمد والاصرار على استنساخ نموذج فاشل للحكم ربما كان في اكثره يعود الى النموذج اللبناني الذي انتج اكثر من حرب اهلية واحدة في تاريخه الممتد من لحظة اقرار دستور البلاد بعد الحرب العالمية الثانية وليس اخرها بحرب تيار المستقبل والتيار المقاوم التي دارت رحاها في العاصمة بيروت.

****

على الرغم من أن الديمقراطية التوافقية لم تتحدد بشكلها النهائي والثابت لحد الآن بسبب تقاطعات وتجاذبات ألإطراف السياسية، إذ يقدم كل طرف رؤيته الخاصة لمستقبل الديمقراطية التوافقية، ومع أن المستقبل ليس قدرا محتوما، لكن هناك أطروحات متعددة بشأن شكل ومستقبل الديمقراطية التوافقية وطبيعتها في العراق، والكل طرح منها إيجابياتها وسلبياتها، وتحقيق أي طرح منها يعتمد على ما ستسفر عنه الظروف الحالية في العراق، ومدى قدرة الشعب العراقي على اختيار البديل الأفضل.

أهمية الموضوع :

لقد شهد العراق في إعقاب الاحتلال الأمريكي متغيرات سياسية واجتماعية عدة، كما ظهرت مفاهيم لم تكن شائعة في قاموس العراقيين مثل الديمقراطية التوافقية السياسية، حقوق الإنسان وحقوق المرأة، كما شهدت الساحة السياسية صراعات طائفية وقومية، وجدل سياسي واجتماعي بشأن موضوعات البناء الاجتماعي والديمقراطي وآفاق البناء الدولة الحديثة، والوسائل الممكنة لانتشال العراق من الأزمة الطائفية والعرقية، وإمكانية العمل على بناء دولة مدنية حديثة لشعب خارج تواً من آتون الاستبداد الطويل الذي دام أكثر من ثلاثين عاماً.

مشكلة البحث:

بعد هذه المرحلة المهمة التي مر بها العراق تطرح لدى البعض تساؤل حول مدى إمكانية أن يكون العراق ديمقراطيا من هنا تثار تساؤلات عدة منها:

-إلى أي مدى يمكن القول بان الظروف الذاتية والموضوعية في العراق قد نضجت لممارسة الديمقراطية بشكل يحقق النجاح والاستقرار للعراق؟

-ما طبيعة ومرتكزات الديمقراطية التي تنسجم مع واقع المجتمع العراقي؟

-هل الديمقراطية في العراق ديمقراطية توافقية أم أغلبية؟

-أذا كانت توافقية ،ما دوافع تطبيقها ومعوقاتها؟

- هل رسخت الديمقراطية التوافقية المحاصصة الطائفية والقومية وبالتالي عطلت صنع القرار السياسي الموحد؟

- ما مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق؟

... ليست هذه بالمهام السهلة، ولهذا السبب فإنه من المفيد الإشارة إلى ممارسات القوى السياسية في التعامل مع مفهوم الديمقراطية، والإشارة إلى أنها والثقافة العراقية رهينة للطائفية والعشائرية، في كليهما هو اللبنة الأساس.

أهداف البحث:

جرى التركيز في هذا البحث على تحقيق الغايات الآتية:

١- دراسة إمكانية تطبيق النظام الديمقراطي في العراق بكل ما يحمله من معنى للكلمة ، ونبذ كل الأفكار التي تقف ضدها .

٢- إمكانية استشراف الانتقال إلى النظام الديمقراطي التنافسي المطبق في دول العالم الأخرى بصورة تدريجية مع مراعاة المرحلة الانتقالية التي يمر بها البلد .

فرضية البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات وغيرها تنطلق الدراسة من فرضية مفادها "إن العراق يمر الآن بمرحلة انتقالية لم تتحدد بعد فيها معطيات الديمقراطية ، وان كان السلوك السياسي العراقي ركن في اغلب ممارساته إلى الديمقراطية التوافقية ، فان الأخيرة ليست حلا جذريا للوضع العراقي، على الرغم من نجاحها في مناطق أخرى من العالم ، و إن الممارسة الديمقراطية في العراق هي اقرب إلى الديمقراطية غير المؤكدة, وان الوضع العراقي غير مستقر ، والذي يمكن ان ينتج سلطة اشد وأقسى من سلطة أنظمة الحكم الشمولي".

****

منهجية البحث :

تم اختيار المنهج الوصفي التاريخي في تحليل معطيات البحث والوصول إلى نتائجه ، عبر الانتقال من الواقع العراقي بشكل رؤى وأجزاء متعددة وصولا إلى بناء رؤية كلية ، كما اعتمد البحث أيضا على منهج التحليل المورفولوجي او مايسمى طريقة التحليل التركيبي ، وهو احد مناهج الاستشراف ودراسة المستقبل، والذي يركز على طريقة التحليل ، وصولا الى صياغة فرضيات لما يمكن ان يكون عليه كل متغير في زمان او مكان ما، ثم تحديد البدائل الممكنة في صياغة سيناريوهات او الاحتمالات الأوفر حظا من غيرها في ان تكون حاضرة في المستقبل.

هيكلية البحث:

وبغية الوصول إلى هدف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول :الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية التوافقية.

المطلب الأول: نشأة وتطور الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثاني: أركان ومتطلبات الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثالث : معوقات وعيوب الديمقراطية التوافقية .

المبحث الثاني : تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

المطلب الأول: دوافع تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

المطلب الثاني : معوقات الديمقراطية التوافقية في العراق.

المطلب الثالث: مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق.

المبحث الأول/ الإطار النظري لمفهوم الديمقراطية التوافقية.

كثيرة هي الكتابات والدراسات العراقية منها والأجنبية التي تناولت بالدراسة والتحليل ،قضية الديمقراطية وإمكانيات تطبيقها على دول العالم الثالث بعامة والشرق الأوسط على وجه الخصوص.

وتعد الديمقراطية التوافقية من أكثر المفاهيم والمصطلحات تداولا في عالم اليوم ، وأضحت على لسان مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية والثقافية والفكرية ،فضلا عن اهتمام الساسة وقادة القوى السياسية بها ،على الرغم من الفقر النسبي ،لاسيما في العالم العربي والإسلامي في عدد البحوث والدراسات التي تناولت هذه الديمقراطية بالدراسة والتحليل ، لذا فان البحث في ماهية الديمقراطية التوافقية ،يستوجب تحديد الأطر والمفاهيم الأساسية التي تستند عليها هذه الديمقراطية ،ومن ثم تتبع المسار التاريخي لنشأة وتطور هذه الديمقراطية من جهة ، وأركان هذه الديمقراطية ومعوقاتها من جهة أخرى ،بغية معرفة مدى انسجامها مع واقع المجتمع العراقي، وهو ما يتطلب البحث في النقاط الآتية:

المطلب الأول : الإطار ألمفاهيمي للديمقراطية التوافقية

المطلب الثاني: أركان ومتطلبات الديمقراطية التوافقية.

المطلب الثالث : معوقات وعيوب الديمقراطية التوافقية .

المطلب الأول/ الإطار ألمفاهيمي للديمقراطية التوافقية.

الفرع الأول: مفهوم الديمقراطية التوافقية

ابتدأ إن هناك عدم اتفاق بين الباحثين والمختصين بالديمقراطية التوافقية حول تحديد مفهوم محدد لها ، وتوسع الاختلاف على الدلالات اللغوية والاصطلاحية إلى حد عدم الاتفاق على التسمية،فنجد انها خضعت لتسميات عدة.

****

وبالانتقال إلى الحديث عن الديمقراطية التوافقية نجد إن المرتكز الأساس لها هو مبدأ التوافق، وبما إن استعمال أي مصطلح من المصطلحات دليل أخيار الباحث موقفا فكريا معينا ، فقد ألينا أن نستعمل في البحث مصطلح الديمقراطية التوافقية من بين العديد من المصطلحات لأنها أكثر انسجاما في الدلالة اللغوية والاصطلاحية ،فكما ورد في قواميس اللغة العربية فان التوافقية جاءت من الفعل اتفق بمعنى تقاربا،والتوافق الاتفاق والموفق من جمع الكلام وهيئه،والاتفاق(جعل الأمر) جمعا بعد تفرقه، كما جاءت بمعنى (التقرب والتطابق قدر الإمكان ،والكفاية والتناسب) [١].

والتوافق كما يعرفه (آبريل كارتر) يعني ".. التكيف ووقائع الوضع السياسي والالتقاء بالمعارضين في منتصف الطريق وتعزيز الخير العام بالتضحية ببعض المطالب والايثارات الشخصية ويرتبط -أيضاً- بقيم الحكمة والتسامح الليبرالية ، فالديمقراطية التوافقية تجمع بين مقتضيات الديمقراطية من جهة، ومقتضيات التوافق من جهة أخرى، ولكن التوافق بين من؟، انه يعني التوافق بين ممثلي المكونات الاجتماعية المختلفة، تلك المكونات المتصارعة والتي تبحث عن دور سياسي لها وتحرص على تأكيد هويتها المستقلة، فالمجتمع الذي يطبق الديمقراطية التوافقية يكون مجتمعاً غير متجانس ثقافياً، ومتصارع اجتماعياً، وتشتد عدم الثقة بين مكوناته" [٢]

إذ أكدت المدرسة الإنثروبولوجية والتي أسسها ((مالينوفسكي)) على أولوية الروابط الدينية والقرابة ، والتي تتميز بحال من التضامن المكثف والتأثير الفاعل في سلوك الناس وذلك عبر القوة الإكراهية ، وأيضاً للتعمق في التاريخ والتوارث عبر التربية العائلية والتثبيت على المفاهيم الدينية لهم ، وبهذا المعنى فإن تلك الروابط تصبح ثوابت واقعية قائمة بحد ذاتها في التاريخ أو متكونة على مدار التاريخ ، أي إنها تصبح جواهر ثابتة ، وهذا ما حدا بـ (كليفورد غيرتز) للحديث عن (الهوية الأساسية) للمجموعة ، وبحسب تعريف (ليبهارت) للمجتمع التعددي ، فهو ((المجتمع المجزأ بفعل الانقسامات الدينية أو الآيدولوجية أو اللغوية أو الثقافية أو العرقية ، كما إنه المجتمع الذي تنتظم بداخله الأحزاب السياسية ، ومجموعات المصالح ، ووسائل الإعلام والمدارس والجمعيات التطوعية ، على أساس الانقسامات المميزة له) [٣]، ويرى بعض الباحثين السياسيين ، إن في دول من هذا النوع ليس هناك من مناص من الديمقراطية التوافقية ، وهي الدول التي تتميز بالتعدد والتنوع العرقي والديني والطائفي ، ويرى (ليبهارت) إن من البديهيات المعروفة في عالم السياسة إن التجانس الاجتماعي والسياسي يعدان شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة ، وصعوبة تحقيق الحكم الديمقراطي المستقر وصونه في المجتمع التعددي ، لذلك نرى إن وحدة الدول في المجتمعات التعددية تصان بوسائل غير ديمقراطية ، إذ إن المجتمع التعددي هو مجتمع تعيش ضمنه مختلف قطاعات المجتمع جنباً إلى جنب ، ولكن بانفصال داخل الوحدة السياسية الواحدة ، ويقول (أنطوان مسرة) (إن تقدم الديمقراطية التوافقية ، كما تبلور مفهومها منذ عقود هي نموذج بديل عن الديمقراطية التنافسية أو الديمقراطية التمثيلية) [٤] ، وقد حدد (ليبهارت) اربعة خصائص للديمقراطية التوافقية ، أولاها تكوين تحالف كبير يضم المكونات الرئيسية للمجتمع ألتعددي ، وثانيها وجود مبدأ الاعتراض أو ((الفيتو)) وفق نظام يتفق عليه بين الأطراف ، والثالثة النسبية سواء على صعيد المقاعد البرلمانية أو أعضاء الحكومة أو الوظائف المهمة في الدولة ، والنقطة الرابعة والأخيرة تتعلق بمدى قدرة كل كون من مكونات الديمقراطية التوافقية على ضبط أمور مكونة وتمثيل هذا المكون بشكل جيد ، وتضمن هذه الديمقراطية لكل مكون الاستقلال في إدارة شؤونه دون تدخل عموم المكونات الأخرى المشتركة في عقدها ، وأيضاً تقاسم السلطة ، وتوزيع النفوذ السياسي ، وتبادل المصالح الاقتصادية ، وغيرها من الممارسات المرتبطة بتحقيق المكاسب السريعة ، إذ تم ابتلاع الدولة ومؤسساتها من قبل الطبقة السياسية ، فسعت النخب السياسية إلى بناء سلطة خارج فكرة الدولة ، وجعلت من الدولة مجرد وهم تتم الإشارة إليه بين الحين والآخر عبر الخطاب الإعلامي والسياسي[٥].

ويقابل مصطلح التوافقية في اللغة الانكليزية (consociation) الذي وضعه يوهانس الثوسيوس في كتابه مختصر المنهج السياسي، ويطلق عليه ايضا الطائفية ،فضلا عن استخدام (concordant)بمنى التعاقدية، أو (contract Arian) الاتفاقية ، وبغض النظر عن الاختلاف في المسميات، فان هناك شبه إجماع على

****

إن الديمقراطية التوافقية تتمايز عن الديمقراطية الأغلبية ،في إن الأخيرة تقوم سواء في سياقها التاريخي أم الفكري على المبادئ التي حددها المفكرون الأوربيون، لاسيما لوك ومونتسكيو، والتي تتلخص في الحكم بالرضا عبر الانتخابات و قاعدة الأغلبية والأقلية ،وأخذت تطبيقاتها في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر،في حين إن الديمقراطية التوافقية طبقت في دول من دون وجود أي شكل من أشكال التنظير لها ، وإنما جاءت تعبير عن حاجة هذه المجتمعات، التي تتسم بالانقسام وعدم التجانس،لاسيما وان هناك من يعد التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي شرطان أساسيان لإقامة ديمقراطية مستقرة ،وبينما الانقسامات الاجتماعية العميقة والاختلافات السياسية في المجتمعات التعددية،).تقود إلى عدم الاستقرار وانهيار الديمقراطية) [٦].

من اجل ذلك تنبه الدارسون لبعض المجتمعات ،التي تتميز بالتعدد الاجتماعي، لكنها تحضي بالاستقرار السياسي ،وأعزو سبب ذلك إلى تطبيق هذه الدول لنوع من الديمقراطية أطلق عليها" الديمقراطية التوافقية " التي تقوم على فكرة جوهرية هي" إن الميول التصارعية المتأصلة في بنية المجتمع ألتعددي تقابلها ميول تعاونية أو تصالحيه على مستوى زعماء المجموعات المكونة له،ومن شان السلوك التعاوني النخبوي كبح جماح العنف على الصعيد القاعدي، ومن ثم تحقيق الاستقرار السياسي " [٧].

وبغية تعريف الديمقراطية التوافقية ،فقد أكد ليبهارت بان"الديمقراطية مفهوم يتحدى التعريف فعلا ،ويكفينا القول بانه سوف يستعمل مرادفا لما اسماه روبرت دال تعدد السلطات ، ويعرفها من خلال أركانها ويقول "يمكن تعريف الديمقراطية التوافقية استنادا إلى أربع خصائص ائتلاف واسع من الزعماء السياسيين من كافة القطاعات الهامة في المجتمع ألتعددي،والفيتو المتبادل أو حكم الأغلبية المتراضية، التي تستعمل كحماية إضافية لمصالح الأقلية الحيوية، النسبية كمعيار للتمثيل السياسي، درجة عالية من الاستقلال لكل قطاع في إدارة شؤونه الداخلية الخاصة" [٨].

وتعرف انسكلوبيديا الحرية الدولة التوافقية بأنها "يكون سكانها من أقليات عرقية واثنيه ودينية ولغوية متنوعة وغير متناسقة ،ولا تشكل أي واحدة منها الأغلبية، كما تحيط بها مجموعة من القيادات والزعامات ذات التأثير والتوجيه السياسي والاجتماعي على تابعيها، كما إنها لا تتبنى أعمالها في المؤسسات الحكومية كالبرلمان وفقا لمبدأ الأغلبية، بل بالتمثيل التناسبي بين الأطراف ،وكل جماعة من الأقليات لها حق النقض حيال الطرف المقابل"[٩].

من خلال ما تقدم، يمكن القول بان هناك تمايز في التعريفات السالفة بين المفكرين حول أولويات وأساسيات هذه الديمقراطية، بيد أنهم اتفقوا على إن هذه الديمقراطية تنسجم مع دول ذات تعددية اجتماعية ، أو مجتمعات تتسم بعدم الانسجام الاجتماعي، ويقصد بالتعددية خليط من الشعوب يتخالطون لكن من دون الاندماج أو تداخل ،فكل جماعة تتمسك بمبادئها وثقافتها ولغتها وأفكارها،وأمر كهذا ينطبق بطبيعة الحال على اغلب المجتمعات في عالم اليوم ودول العالم الثالث على وجه الخصوص ، وهو ما أشار إليه موريس دوفرجيه بقوله"إننا نجد في جميع الدول حتى في تلك الأكثر نموا،مجموعات عاصية ترفض الذوبان في المجموعة القومية ولا تقبل نظام قيمها وتعارضها بثقافة مضادة ،إن الطائفة المحلية في كثير من البلدان وبخاصة في الأمم الكبيرة غير المصنعة، غالبا ما تكون ذات أهمية اكبر في الواقع بالنسبة لأعضائها من الأمة" ، وعلى الرغم من ذلك فإن اغلب الدول تطبق ديمقراطية الأغلبية أكثر من الديمقراطية التوافقية ،وهو ما يدلل على إن التعددية الاجتماعية ليست هي المبرر الأساس لتطبيق التوافقية، وإنما عدم الانسجام الاجتماعي بين هذه التعدديات الاجتماعية ،هو الدافع الأساس، لاسيما إذا كان عدم الانسجام سببه حواجز طائفية أو عرقية يصعب تجاوزها أو في الحقيقة يستحيل تخطيها ، ولم تستطع ثقافة المجتمع السياسية العدو فوقها، خلال تطبيق الديمقراطية لأسباب مختلفة، ربما لمصالح نفعية خاصة للقائمين عليها ،وربما لعوامل خارجية قهرية استفادة من ترسيخ هذه الحواجز، لضمان الاستفادة المباشرة[١٠].

يتضح من ذلك إن هذه المجتمعات لم تحظ بالظروف المناسبة لتطبيق الديمقراطية التنافسية ،لأنها مجتمعات مجزئه، لكنها عزمت على تبني الحياة الديمقراطية ولو بالحد الأدنى ،فتكون الديمقراطية التوافقية كحل امثل أو بديل لتفاقم الأوضاع وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي ،لكن في الوقت ذاته لابد من توفر

****

الظروف المناسبة لتطبيق الديمقراطية التوافقية أيضا ، وقد ذكر ذلك ليبهارت بقوله"إن الديمقراطية التوافقية يجب أن تكون ظروفها مواتية بشكل جيد ومناسب كي تشكل ظرفا مساعدا لا على .إنشاء مجتمع تعددي فحسب ، بل على صيانة هذه الديمقراطية وتعزيزها أيضا" [١١].

ومن جانب آخر قد يكون تطبيق هذا النوع من الديمقراطية بوصفة تطبيقا مرحليا لإدارة الصراع ألاثني والمذهبي بين الجماعات المتعددة لحين الوصول إلى ترسيخ لقيم الديمقراطية من جهة، أو التوصل إلى آليات تعزيز الثقة المفقودة بين هذه المكونات للوصول إلى مفهوم المواطنة، الذي يتجاوز الانتماءات الاثنية أو المذهبية.

بالمقابل فان الديمقراطية التوافقية التي يراها البعض الحل الذي يضمن مصالح الفئات المتنوعة في مجتمع اثني، قد تنتج مشاكل كبيرة وتعقيدات متراكمة ، دفعت بالبعض إلى عدم اعتبار الديمقراطية التوافقية ديمقراطية بحد ذاتها ، وربما نجد بعض الصواب في إحكامهم هذه ، إذ أن الديمقراطية التوافقية بهذه الحقيقة ليست نظام حكم يجسد كل المثل العليا الديمقراطية تجسيدا تاما ، بل نظام يقارب ذلك إلى حد معقول .

الفرع الثاني/ نشأة وتطور الديمقراطية التوافقية.

تعد الديمقراطية التوافقية في السياق التاريخي للمفاهيم والمصطلحات، من المفاهيم الحديثة، التي تعود إلى العقد السادس من القرن العشرين وبالتحديد نشأت الديمقراطية التوافقية بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية ، عندما اكتمل بنائها في عدد من البلدان ألأوربية الغربية .

ووفقاً لما يشير إليه (ليبهارت) فان من أبرز النماذج التي نشأت فيها الديمقراطية التوافقية هي (بلجيكيا، هولندا، سويسرا، النمسا) ولم تكن احتياجات هذه الدول في إقامة ديمقراطية توافقية قائمة على أساس نظري إنما كان حاجة هذه الدول لهذا النموذج يمثل ضرورة إستراتيجية من أجل معالجة المشكلات الخطيرة التي يتعرض إليها النظام الديمقراطي (١٢).

وكانت البدايات الأولى لها عندما بدا تيار من المفكرين في الأدب الديمقراطي بدراسة التجربة الديمقراطية في الدول الأوربية الصغيرة ،التي يقوم بنائها الاجتماعي على التعددية ،حيث يضم هذا البناء عدد من الجماعات المتباينة دينيا ولغويا وطبقيا، وهي كفيلة بإثارة الاحتجاج والعنف الجمعي، بيد إنها تنعم بالاستقرار السياسي، وانشغل هؤلاء الكتاب في دراسة واقع الدول التعددية التي تحضى بالاستقرار السياسي، وخلص هؤلاء بان مصدر الاستقرار السياسي والتقدم على الرغم من الانقسام الاجتماعي يكمن في تبني نظام حكم ديمقراطي أسموه" الديمقراطية التوافقية" (consociation democracy)(١٣).

حيث يمكن ملاحظة نماذجها في الأمثلة السابقة.ففي سويسرا فان الاتحاد الفدرالي يتألف من سبعة أعضاء وهم يمثلون الأحزاب الرئيسة في سويسرا وعلى النحو (٢عضو من الراديكاليين ،٢ عضو من الاشتراكيين،٢ عضو من الكاثوليك،وعضو من حزب الفلاحين)كما انه يمثل مختلف اللغات والمقاطعات منذ عام١٩٥٩ ، وهكذا هو الحال بالنسبة الى النمسا حيث ان المقاربة الائتلافية التي حكمت البلاد حتى عام ١٩٦٦ كانت تضم أعضاء متوازنين من الكاثوليك والاشتراكيين ولم يكن سوى الاتجاه الليبرالي غير ممثل في هذا الجانب، اذن ان الديمقراطية التوافقية التي تبناها البعض كرؤية ستراتيجية لحسم النزاعات الداخلية قد تطورت في دول ذات تقاليد ديمقراطية عريقة وكان ذلك من أجل الحفاظ على تماسك الدولة وتمثيل جميع الفئات الاجتماعية في العملية الديمقراطية وعملية صنع القرار السياسي (١٤) .

وبدأت هذه الديمقراطيات تأخذ حيزا في الأدب السياسي المقارن في الدول الأوربية ابتدآ من نهاية الستينيات من القرن العشرين ،عندما نشر (ليبهارت) كتابه " الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد"، وبقيت حكرا على الأدب السياسي الغربي ، ومازالت الدول الأخرى، لاسيما في العالم العربي ، تفتقد إلى الرصيد الكافي من الدراسة والبحث في هذا النوع من الديمقراطية إلى الدرجة التي حذت بالبعض إلى القول "بان العرب لا تعرف أصل الكلمة ،وقد أفتى البعض بأنها نتاج مؤامرة أمريكية، على الرغم من إنها "أوربية المنشأ" (١٥).

****

ولاشك بان السبب في ذلك يعود إلى غياب الإرث النظري و العملي للديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص من جهة ، وتزايد الدعوات لها في الحقبة الأخيرة من الغرب والولايات المتحدة من جهة أخرى.

ويرجع مركز الدراسات الإستراتيجية في مقدمته لترجمة كتاب ليبهارت " الانطلاقة النظرية في العالم العربي والمشرق للديمقراطية التوافقية إلى أواخر عقد الثمانينيات ،بالإشارة إلى مبادرة الأستاذ اللبناني أنطوان مسرة ، وعده المتابعون ممثلها الأكثر حماسا لدعمه الندوات والمؤتمرات لمناقشة هذه النظرية "(١٦) .

وعلى الصعيد النظري نجد الدراسة التي قدمها (كمال المنوفي) عن النظم السياسية قد تضمنت إشارة (وان كانت عن الدراسات الغربية) للديمقراطية التوافقية مع الإشارة إلى النموذج اللبناني في المنطقة العربية بقوله "إن البيئة اللبنانية قد أملت الأخذ بنظام الديمقراطية التوافقية غير أنها كانت تموج بالعديد من الظروف غير المواتية" (١٧).

والأكثر من ذلك إن البعض يحاول أن يجد جذور للديمقراطية التوافقية في الإرث الإسلامي، عندما يربط بينها وبين نظام الملة (الملل) الذي طبقه العثمانيون في إدارة إمبراطوريتهم، والذي منح استقلالا للجماعات الدينية في مجتمع تراتيبي يتربع فيه المسلمون على قمة الهرم ، إلا إن نظرة شاملة في نظام الملة العثماني والديمقراطية التوافقية ، نجد إن هذا الاتجاه اخطأ كثيرا عندما ربط بين الاثنين، وانه قد ظلم الديمقراطية التوافقية مرتين مره عندما ربطها بنظام الملة وهي تمتاز عنه حتى في الاستقلال القطاعي ،لأنه لا يرتبط في الجانب الديني وحسب، في حين إن نظام الملة يقتصر على الجانب الديني ،وحقيقة الأمر انه يشكل نوع من أنواع التسامح الديني الذي عرف به العثمانيون خاصة ، والمسلمون على وجه العموم وعلى مر العصور، لكن أطره العثمانيين في اطر قانونيه وإداريه، فضلا عن ذلك إن نظام الملة مشروع حضاري والديمقراطية التوافقية مشروع حضاري آخر ، فلا احد يستطيع أن ينكر بان الديمقراطية التوافقية من ارث وابتكار الحضارة الغربية بكل تفاصيلها ومعالمها (١٨).

الفرع الثالث/ أنماط الديمقراطية التوافقية

وهناك إشارات بسيطة إلى نوع من التنظير الفكري لبعض مفردات الديمقراطية التوافقية في الإرث الغربي ،إذ قسم (ادوارد شلز) الأنظمة السياسية إلى أنماط خمسة وهي[١٩] .

١ - الديمقراطيات السياسية
٢ - الديمقراطيات الوصائية
٣ - الاوليغارشيات المحدثة
٤ - الاوليغارشيات الكلانية
٥ - الاولغارشيات التقليدية

وأكد (شلز) إن الديمقراطيات الوصائية) التوافقية(، يتوقف نجاحها على إرادة وإخلاص النخب ،ولا يمكن أن يستمر هذا النظام ما لم تهتم النخب حقا بعملية الدمقرطة، وتخفف من سلطتها ، وبقدر ما يسمح به بتطور (القدرة السياسية) للجماهير، فضلا عن ذلك إن هذا النمط يفترض اللجوء إلى الممارسات السلطوية من اجل التحديث، وإلا يكون موجودا لاعتبارات سياسية خالصة، كالصراع على النفوذ بين النخب [٢٠].

وفي الوقت نفسه فانه لم ير فيها نمطا ديمقراطيا مميزا ،بل نظاما موجها نحو الديمقراطية ، ففي السياق ذاته قسم (غابريل الموند) الديمقراطيات على أساس قاعدة (عدم التجانس والتنوع) إلى [٢١]

- الديمقراطيات الانجلو - امريكية تتسم بتجانس الثقافة السياسية.
- الديمقراطيات الأوربية -القارية ،تتسم بتشرذم الثقافة السياسية.
- الديمقراطيات بين النمطين السالفين،تجمع بين الاثنين.

****

وقد انتقد ليبهارت هذا التقسيم بقوله "تصنيف (الموند) ثري جدا ، حسن التكامل، وجيد الصياغة، إلا انه يشكو من عيب أساسي واحد ، هو انه لا يعالج حالة الديمقراطيات الأوربية الصغرى معالجة مرضية "، ويبرر ذلك "بان الثقافة السياسية المتجانسة ليست من خصائص أنظمة الأحزاب المتعددة العاملة في سويسرا والبلدان الواطئة، وان استقرارها نابع من تعاون زعماء الجماعات المختلفة ، الذي يتخطى الانقسامات القطاعية أو الثقافية الفرعية على مستوى الجماهير بدلا من حشر علاقتها بمتغير تفسيري هو الثقافة السياسية" (٢٢).

قد لاتتحقق الديمقراطية التوافقية في مجتمعات ذات قوميات ولغات متعددة فقط انما من الممكن أن تقوم الديمقراطية التوافقية في مجتمعات لاتعاني من هذه المشكلات بصورة مباشرة ومؤثرة في جوانب ممارسة السلطة.ولعل كندا وايطاليا وايرلندا الشمالية تعد من أبرز هذه النماذج كما تشير الدراسات، تتمثل مشكلة كندا في كيوبيك الناطقة باللغة الفرنسية والتي تقوم بدور خاص في السياسة الكندية ، وتطور هذا الخلاف لدرجة التفاوض بين الولاية والحكومة الفدرالية ، ولكون كندا لا تتعامل مع الحكومات الائتلافية فهناك جملة من المؤسسات التي يمكن اعتبارها ائتلافية وتنحصر عضويتها على ممثلي الولايات في المجالس الفدرالية ومجلس وزراء التربية .وكذلك هو الحال بالنسبة الى ايطاليا حيث تشكل المبادرات الائتلافية بين الأحزاب السياسية نوعاً مهماً من انواع الحكومة الائتلافية (٢٣).

وبغض النظر عن الاجتهادات النظرية السالفة الذكر ، فان الحقيقة التي لا يستطيع احد أن ينكرها بان نشاءه الديمقراطية التوافقية وتطورها كان في البيئة الغربية ، عندما شرع مجموعة من الأساتذة بدراسة الديمقراطية في الدول الأوربية الصغيرة المتباينة اجتماعيا. وهنا يثار التساؤل عن مدى إمكانية نجاحها في غير بيئتها، لاسيما في دول الشرق الأوسط ،وإمكانية انسجامها مع الانقسامات الثقافية والاجتماعية لهذه الدول ، والعراق على وجه الخصوص، الذي يمر بمحاولة لتطبيق بعض ملامح هذه الديمقراطية.

المطلب الثاني/ أركان ومتطلبات الديمقراطية التوافقية.

إن دراسة الإطار ألمفاهيمي للديمقراطية التوافقية لوحده لا يكفي لتقديم فهما علميا لها، لذا فان عملية استكمال دراستها وسبر أغوارها يتطلب النظر إليها من زاويتين أساسيتين هما، أولا؛ أركان الديمقراطية التوافقية ؛ متطلبات الديمقراطية التوافقية .

الفرع الأول: أركان الديمقراطية التوافقية.

ان مستلزمات نجاح البناء الديمقراطي في أي بلد يتطلب بناء مؤسسات ديمقراطية حقيقية وقِوى سياسية مؤمنة بجوهر العمل الوطني وبالمبادئ العليا للديمقراطية، وفي مقدمتها احترام حقوق الإنسان وضمان وتأكيد الحريات المدنية والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والابتعاد عن استخدام العنف والأساليب الشوفينية وصون كرامة المواطن، بغض النظر عن معتقده او جنسه او قوميته والابتعاد عن التخندقات الطائفية والتمايزات الاثنية وإنتاج خِطاب وطني يؤدي إلى بناء دولة مدنية تكون أنموذجا في المنطقة.

أما الدارسين للديمقراطية التوافقية فقد حددوا أربع أركان رئيسة يجب توافرها في هذه الديمقراطية من اجل إنجاحها أو توفير مستلزمات تطبيقها،من هنا فان أي غياب لأحد الأركان الرئيسة سيؤدي لا محال إلى فشل هذه الديمقراطية أو عدم اكتمال متطلباتها الأساسية ، ويمكن إيجاز هذه الأركان بما يلي:

أولا: الائتلاف الكبير

يعد الائتلاف الكبير السمة الأساسية في الديمقراطية التوافقية ،وعبر عنه ليبهارت بقوله " إن الزعماء السياسيين لكل قطاعات المجتمع ألتعددي تتعاون في ائتلاف واسع لحكم البلد ، ومن الممكن مقابلة ذلك بنمط الديمقراطية التي ينقسم فيها الزعماء إلى حكومة تتمتع بتأييد أكثرية هزيلة ومعارضة واسعة " (٢٤).

وفي سياق الائتلاف الكبير تطرح قضايا عدة للمناقشة لعل من أهمها:

١- حجم الائتلاف.

٢- شكل الائتلاف.

****

٣- وظيفة الائتلاف.

١- حجم الائتلاف.

لحجم الائتلاف دور مهم في الديمقراطية التوافقية ،وتتضح أهميته من خلال نظرية المباراة، إذ تبعا لهذا المبدأ يميل الإفراد إلى تكوين ائتلافات صغيرة ما داموا يعرفون بعضهم بعضا، ويرون المباراة صفرية، بالمقابل فان الإفراد اللذين لا يعرفون بعضهم بعضا لا يرون المباراة حصيلة صفرية ،وإنما ذات عائد مشترك ،وبما إن المخاطر السياسية عالية جدا في المجتمع المتعدد ، تبدو صيغة ائتلاف الكبير أكثر ملائمة له من صيغة الحكم المعارضة (٢٥).

وكذلك تبدو أهمية الائتلافات الواسعة بأنها تنتهك القاعدة القاضية بان تحصل الحكومة على تأييد الأكثرية في الأنظمة البرلمانية، ولكن ليس الأكثرية الساحقة ، فالإتلاف الصغير الحجم لا يسمح بوجود معارضة ديمقراطية فعالة فحسب بل يتشكل بسهوله اكبر، لان ثمة عدد اقل من وجهات النظر والمصالح المختلفة، ولكن في النظام السياسي ذي القطاعات السكانية المنفصلة بوضوح والمتعاونة تقريبا ، فان الحكم الصارم بالأكثرية يعرض وحدة النظام وسلامته للضغط الشديد، ويكون صيغة الإتلاف الواسع اكبر ملائمة من صيغة الحكم– المعارضة (٢٦) .

وفي سياق ذاته تبدو أهمية الإتلاف الكبير أداة حيوية لتحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات التعددية، فإذا كانت المجتمعات المتجانسة قد تلجا مؤقتا إلى صيغة الإتلاف الكبير لمواجهة أزمة داخلية أو خارجية يغدو منطقيا أن تأخذ المجتمعات التعددية دوما –وهي بطبيعتها مجتمعات مأزومة بتلك الصيغة حفاظا على الاستقرار السياسي ، بما يتضمنه من مشاركة في الحكم حافزا قويا لاعتدال والتوفيق الوصول الى الحلول الوسط ، انه يقلل إلى أدنى حد خطر تعرض طرف ما لخدعة الإطراف الأخرى ويضمن الأمن السياسي لها جميعا (٢٧) .

٢- شكل الائتلاف:

ليس هناك شكل مؤسسي واحد للائتلاف الكبير في الديمقراطية التوافقية ، فقد أشار ليبهارت" أن حكومة الائتلاف الواسع هي الوسيلة التوفيقية المثلى ، لكن ثمة تشكيلة من الإشكال الأخرى التي يمكن أن تقوم بالوظيفة نفسها،والسمة الجوهرية للائتلاف الواسع ليست أي ترتيب مؤسساتي مخصوص كمشاركة زعماء كافة القطاعات الهامة في حكم المجتمع ألتعددي". (٢٨).

لذا نجد هناك إشكال مختلفة ففي سويسرا مجلس تنفيذي (المجلس الفدرالي السويسري) يضم سبع أعضاء يمثلون الأحزاب الرئيسة ، والمناطق واللغات المختلفة، وقد تكون التحالفات في مجالس ولجان كبرى مؤقتة أو دائمة لا تكون لها رسميا أكثر من وظيفة استشارية ، بل يكون لها فعليا وفي كثير من الأحيان نفوذ حاسم مثل المجلس الاجتماعي والاقتصادي في هولندا، وفي النمسا لم تكن القرارات المهمة تتخذ داخل الائتلاف الحكومي الواسع، بل داخل اللجنة الائتلافية غير الدستورية التي يتساوى فيها تمثيل الكاثوليك والاشتراكيون بالتساوي (٢٩).

وتجدر الإشارة إلى إن طبيعة النظام السياسي من حيث كونه (برلماني- رئاسي،أم ملكي– جمهوري) يمارس دور في عملية تكوين الائتلاف الكبير فالنظام الرئاسي اقل ملائمة للديمقراطية التوافقية من النظام البرلماني لوجود مجلس وزراء يسمح بتمثيل كل القطاعات ، وان كان مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الرئاسي يسمح بقيام هذا النمط من الديمقراطية.

٣- وظيفة الائتلاف

للائتلاف وظائف عدة يمكن أن نحدد أبرزها (٣٠) .

- القيام بالحكم على قاعدة الإجماع. وهو ما أشار إليه ليبهارت بقوله "يمكن توضيح وظيفة الائتلاف الواسع عبر وضعه في سياق مبدأين متنافسين هما الحكم بالإجماع وحكم الأكثرية في النظرية الديمقراطية المعيارية، ويضيف إن الاتفاق الواسع بين كافة المواطنين أكثر ديمقراطية من حكم الأكثرية، بالمقابل فان البديل عن حكم الأكثرية هو حكم الأقلية أو على الأقل فيتو الأقلية".

****

- يمثل الائتلاف بما يتضمنه من المشاركة في الحكم حافزا للاعتدال والتوفيق.
- يمكن أن يشكل الائتلاف رمز للوحدة الوطنية ،لان على الإطراف أن تقطع صلاتها بالخارج في سبيل إنجاح التوافقية والإجماع على مستوى السياسة والحكومة ، وان تسلك الحكومة مبدأ الحياد وسط حجمها وطبيعتها التعددية ، وان يكون الحياد الداخلي أهم من الحياد الخارجي كي لا تضطر بعض المكونات الاستعانة بالخارج من اجل الحفاظ على وجودها وحقوقها.

ثانيا: الفيتو المتبادل

هو الركن الثاني في الديمقراطية التوافقية الذي يركز على انه حق لكل القطاعات المكونة للائتلاف الكبير، تستطيع الأقليات المشاركة في الائتلاف من خلاله أن تدافع عن مصالحها ،لان المشاركة لا تضمن الحماية السياسية الكاملة لهذه المصالح طالما إن القرارات تتخذ وفق قاعدة الأغلبية، فيكون الفيتو حماية لهذه المصالح.

بالمقابل هناك خشية من هذا الحق بأنه سيؤدي إلى استبداد الأقلية، الأمر الذي يؤثر سلبا على التعاون النخبوي، فضلا عما يرافقه من عيوب تتعلق بعرقلة عملية اتخاذ القرارات ، وصعوبة حسم المسائل من خلال الإجماع .

بيد إن هذه المخاوف بددها ليبهارت من خلال النقاط الآتية [٣١].

١ - إن الفيتو حق متبادل تستطيع كافة القطاعات أن تستخدمه ،وان إفراط القليات في استخدامه قد ينقلب ضد مصالحها الخاصة.

٢ - إن مجرد كون الفيتو متاحا كسلاح ممكن يمنح شعورا بالأمان يجعل استعماله مستبعدا.

٣ - انه سيوفر لكل قطاع شعور بخطر الطريق المسدود أو الجمود اللذين قد يرتبا على الاستعمال غير المحدود للفيتو.

إن قراءة بسيطة بالتبريرات السالفة للفيتو توحي بأنها تتناسب مع مجتمعات تبايناتهاا غير حدية ولا تتسم بالاختلاف القطعي أو ما يسمى (بالمقدسات) أو الخطوط الحمراء، وإنها تحتاج إلى نخب سياسية متعاونة ومتفاهمة وليست متصارعة أو تحاول أحداهما إقصاء الأخرى ، وهي بذلك تنسجم مع مجتمعات معينة وليست بالضرورة يمكن أن تشكل دواعي لتخفيف هواجس الفيتو في كل المجتمعات، اذ تجدر الإشارة إلى أن الفيتو قد يكون رسميا كما هو في النمسا أو غير رسمي كما هو في هولندا، كما انه قد يكون تفاهما عرفيا غير مكتوب أو قاعدة متفق عليها رسميا، وقد تؤطر دستوريا [٣٢]

ثالثا: التناسب (النسبية):

ويقصد بها مشاركة جميع المكونات كل حسب حجمه وثقله السياسي والاجتماعي ، لذا فلا تنحصر مؤسسات الدولة وتشكيل الحكومة على جهة دون أخرى ، وإنما تكون هناك محاصة للوظائف الحكومية والإدارية بين الإطراف ،ومن شان هذه العملية أن تبعد صنع القرار عن الكثير من المشاكل والتخفيف من أعباء النظام السياسي، بيد إن التمثيل النسبي لا يضمن تحقيق النفوذ أو التأثير النسبي، إذا كان القرار يحتمل القبول أو الرفض، فإذا لم يكن ثمة إجماع فلا مفر من وجود رابحين وخاسرين، ويمكن تجنب ذلك من خلال [٣٣] :

١- المعالجة الآنية للقضايا من خلال التنازلات المتبادلة)أسلوب الحزمة.

٢ - تفويض القرارات المصيرية إلى قيادات القطاعات المكونة للائتلاف الكبير.

رابعا: الاستقلال القطاعي والفدرالي:

ويعني حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصريا ، وباستثناء الشؤون التي تعني الجميع والتي تتخذ القرارات بشأنها من كل القطاعات أما باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة.

****

وتعد الفدرالية شكلا من أشكال الاستقلال القطاعي ، رغم أنها مطبقة أيضا في دول غير تعددية ، وتلتقي الفدرالية مع الديمقراطية التوافقية في منح الولايات استقلالا من ناحية ، وتمثيلها في البرلمان الفدرالي من ناحية أخرى، وبالإمكان استخدام الأسلوب الفدرالي في إقامة الديمقراطية التوافقية ، إذا توافقت الانقسامات القطاعية مع الانقسامات الإقليمية ، بمعنى تركيز كل مجموعة في إقليم معين وانفصالها عن الجماعات الأخرى [٣٤].

وهناك من يرى بان النظر إلى الفدرالية من زاوية أخرى يتبين أنها في النموذج التوافقي غير التي توجد في الدول المتقدمة والمستقرة سياسيا وديمقراطيا لأنه عندما تكون الدولة متعددة الاثنيات والأديان وغير متجانسة في الوقت نفسه ،تكون أللامركزية الحل الأمثل لبقاء الدولة على تكوينها الجغرافي الموحد واستقرارها السياسي.

وبغض النظر عن نوع الاستقلال القطاعي فان الإدارة الذاتية تبقى ركيزة أساسية في الديمقراطية التوافقية لأنها وسيلة لطمأنة الأقليات ومرحلة لتجاوز الصراع وتعزيز الثقة بين المكونات ، وإحدى متطلبات وشروط نجاح الديمقراطية التوافقية.

وأخيرا يمكن القول فان نجاح تطبيق الديمقراطية بعامة والتوافقية على وجه الخصوص، يبقى رهن المعطيات الاجتماعية والثقافية والسياسية لكل مجتمع من المجتمعات ، فضلا عن الأخذ بنظر الاعتبار لأركان التوافقية كرزمة واحدة فضلا عن متطلبات أخرى من اجل إن يتم الوصول للصورة التوافقية المطلوبة.

الفرع الثاني/ متطلبات الديمقراطية التوافقية.

إن توفر أركان الديمقراطية التوافقية لا يكفي لإنجاحها في دول التعددية الاجتماعية، إذ لابد من توفر متطلبات إضافية لإنجاح العملية الديمقراطية ،وهي على درجة من السعة والشمول التي يصعب حصرها في نطاق محدد ، ويمكن الإشارة إلى ابرز واهم متطلبات هذه الديمقراطية وهي [٣٥]:

١- الوعي التام بمخاطر التعددية الطائفية والعرقية والمذهبية السياسية وبآثارها على الوحدة الوطنية، و هذا الوعي يحضى في مرحلة وضع القواعد والممارسات الديمقراطية.
٢- الالتزام بالحفاظ على النظام السياسي ووحدة المجتمع، إذ لا يمكن تطبيق هذا النمط من الديمقراطية في حالة وجود كتل أو طوائف أو قوميات كل منها تنظر للأخر بريبة وشك إلى حد أي منها تفضل الانفصال التام أو المواجهة على رابطة من هذا النوع.
٣- الرغبة في العمل على تقويض أو شل فعالية الجماعات المحبذة للإرهاب أو العنف أو الانفصال في المجتمع، وبدون هذه الرغبة لا يمكن تصور قيام مثل هذه الديمقراطية.
٤- القدرة على تجاوز خطوط الانقسام الطائفي – الاجتماعي والعرقي، والتعاون بروح التقرب والاعتدال على الصعيد القيادي، ومفاد هذا التجاوز اختراق حواجز التفاهم المتبادل التي يفرضها واقع هذا الانقسام الجديد.
٥- إمكانية وقدرة رؤساء الكتل أو (الائتلاف الكبير) على تطوير الترتيبات المؤسسية – الدستورية والقواعد الكفيلة بالتوفيق بين مصالح مكونات المجتمع ، هذا الشرط أكثر الشروط أهمية وأصعبها منالا.
٦- الابتعاد عن سياسة التهميش والإقصاء وحتى سياسة فرض الأمر الواقع لأنه سيؤدي إلى خلق توافقية هشة تكون عرضة للازمات المستمرة أو إلى الفشل عند أي تغيير في موازين القوة أو السياسات الداعمة لهذا الطرف أو ذاك، وان تترك فرصة للجميع في المشاركة الفعالة بإدارة شؤون الدولة ، أو تحقيق شعور نسبي بالأمان لحماية مصالحهم.
٧- إن يكون المواطنون على درجة من الانسجام والوعي التام بأهمية وضرورة التوافق فيما بينهم لتحقيق مصالحهم جميعا، فضلا عن ضرورة التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الفئوية.

****

الفرع الثالث: معوقات وعيوب الديمقراطية التوافقية.

تعرضت الديمقراطية التوافقية لمجموعة من الانتقادات لما تحتويه من عيوب وثغرات في مضمونها الفكري، والأكثر في تطبيقاتها العلمية إلى الدرجة التي يصعب حصر كل الانتقادات والعيوب في مجموعة واحدة لتمايز التطبيقات التوافقية بين دولة وأخرى .ولكن على العموم يمكن ان نسجل جملة من الانتقادات الجوهرية وهي:

١- من المشكلات التي تبدو واضحة وفي مقدمتها حق النقض الذي قد يعارض أهم مبادئ الديمقراطية وهو مبدأ الأغلبية في اتخاذ القرارات خصوصاً اذا ما كانت هذه القرارات ذات ضرورة إستراتيجية وقومية للدولة، حيث ان القرارات الصادرة أو التشريعات لايمكن أن تمرر دون موافقة قادة هذه الفئات كما يشير بذلك روبرت دال وهي من جانب آخر تجعل المشكلة الائتلافية قائمة لأن أي طرف ينبغي أن يحقق قبول لدى الطرف الآخر [٣٦].

٢- ولعل مشكلة إيجاد حالة التوازن والتكافل في القرارات السياسية قد يكون أمر في غاية الصعوبة خصوصاً ما اذا كانت القرارات تتعلق بفئة معينة حيث ان خطورة المواقف تتعلق بالقرارات المتخذة بشأنها وهذا ما لابد أن يأخذ بنظر الاعتبار في محاولة دراسة وتحليل مثل هذا النوع من النظم.اذ قد تكون ادارة عملية الحكم ذات صعوبة في مجال التفاوض خصوصاً اذا ما تعلق الأمر بالمصالح وهذا ما يشكل في أدبيات الإستراتيجية أحد المعطيات المهمة في نشوء الأزمة والذي قد يؤدي الى مشكلات خطيرة لا يمكن معالجتها في ضوء التهديدات المتبادلة وما يزيد الأمر تعقيداً دخول أطراف خارجية أقليمية ودولية تعمل على تأجيج الأزمة الداخلية مؤدية بذلك الى حرب أهلية [٣٧].

٣- الديمقراطية التوافقية يمكن أن تصبح وسيلة من وسائل تقسيم المجتمع ألتعددي إلى عناصر أكثر تجانساً واستقلالية ، وهذا يعني زيادة الهوة بين المكونات وزيادة التماسك داخل كل مكون على حدة ، مما يضر بعملية الانصهار في بوتقة الوحدة الوطنية ، وهذا ما يزيد من ظاهرة التمايز بين المكونات والمساواة في ظل التوافق ، والتي هي ليست مساواة حقيقية ، فهي لا تأخذ حق الفرد بنظر الاعتبار ، إذ ينظر إلى المساواة على أساس الجماعات وليس على أساس المساواة بين الأفراد ، فالثقل الكبير في الديمقراطية التوافقية أصبح لزعماء الكتل والطوائف الذين أصبحوا في مجلس النواب بديلاً من السلطة التشريعية المنتخبة ، والحكومة التي تنتجها هذه الديمقراطية تكون ضعيفة ، وذات قرارات بطيئة ، إذ تتأخر عملية صنع القرار أو صدور التشريعات والقوانين لأنها تخضع لآلية التوافق والترضية ، وقد تجمد بعض القرارات إذا واجهت معارضة كتلة ما ، إذ إن البعض يتبع آليات السيطرة والهيمنة بدل التعاون مع الشركاء [٣٨].

٤- إنها تعطي وزنا للأقليات أكثر من حجمها وذلك من خلال استقلالها القطاعي واستعمالها للفيتو المتبادل الذي يعطيها صفة تعطيل القرارات وفرض آرائها، وبالتالي حصولها على مكاسب أكثر من حجمها الحقيقي، فالأقليات تحصل على تمثيل مبالغ فيه إلى حد ربما يصل إلى التساوي مع الأكثرية أو الجماعات الكبرى [٣٩] .

٥- اثرت عملية التوافق على العملية السياسية التي لم تخضع للتصويت داخل البرلمان بل خضعت لآلية الصفقات بين الزعماء مما أفضى إلى إضعاف البرلمان في الأداء الرقابي على الأداء الحكومي الأمني والاقتصادي، لأن آلية التراضي والصفقات والتوافق تدعو بشكل كبير إلى انتشار مظاهر الفساد الإداري والمالي [٤٠] .

٦- إنها لا تخلو من الدكتاتورية ، إذ تسيطر نخبة قليلة من الفئات الاجتماعية على صنع القرار، لأنهم يساومون بعضهم بعض للوصول إلى حلول توفيقية [٤١].

٧- إن الديمقراطية التوافقية ربما تؤدي إلى تفكيك الدولة لاسيما إذا فشلت هذه الديمقراطية في استيعاب كل القطاعات أو في تحقيق نموذج للديمقراطية ناجحة وبالتالي تكون الفرصة متهيئة لانقسام البلد لاسيما بعد تطبيق الاستقلال القطاعي والفيتو لذلك يقول (أرك نورد لنفعر) "إن قيام قطاعات متمايزة

إقليميا، إذا ما اقترنت بما تمنحه الفدرالية من استقلال ذاتي جزئي ربما أتاح اندفاعا إضافيا للمطالبات بمزيد من الاستقلال الذاتي وعندما ترفض هذه المطالبات فقد يعقب ذلك الانفصال والحرب الأهلية ، إذ إن ربط مصير الدولة بالنخب السياسية ، خاصة النخب غير المؤمنة بوحدة الدولة ومصيرها فان ذلك يعرض الدولة لخطر التقسيم [٤٢].

٨- أنها ليست نظاما مثاليا لتحقيق الديمقراطية لأنها مجرد سلام سلبي من خلال التعايش السلمي ، صحيح إن التعايش السلمي أفضل من السلام غير الديمقراطي ومن ديمقراطية غير مستقرة يمزقها التصارع بين القطاعات لكن يبقى السلام والتآخي الايجابيان أولى من التعايش السلمي، إن الديمقراطية التوافقية تقوم على أسس متناقضة ، حيث أنها تنطلق من التكتل الطائفي أي من كتل تمثل طوائف واديان واثنيات ليصبح التمثيل في السلطة قائم على أسس تمثل هذه الكتل وعلى التوافق فيما بينها ولتقسيم السلطة على ضوء ميزان القوى بينها أو على ضوء الوضع الديمقراطي ،بحيث تكون الأغلبية محددة مسبقا لأنها تعبر عن الطائفة الأكبر ولتنويع المسؤوليات وفق وزن كل منها وبالتالي فالطوائف تمثل عبر أحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية فهذه التي تهمش وتعزل ولا يبقى من الديمقراطية سوى الانتخابات والحريات السطحية [٤٣].

٩- إن الديمقراطية التوافقية تلغي مفصل أساس من الديمقراطية هي مسالة المواطنة فقد جرت إعادة تعريف للفرد في سياق انجاز الحداثة ، من كونه واحد من طائفة أو دين فيكون الفرد المواطن المنتمي لوطن /الأمة، وأصبح هو الذي يميز العلاقة بالسلطة ، حيث إن مبدأ المواطنة هو الذي رسم المسار بين المواطنين في الحقوق وفي الدور وانتقل النظر إلى الشعب من النظر الديني والطائفي إلى النظر السياسي كونهم مواطنين في دولة ، وهنا أزيل الفارق بين الإفراد المنتمين إلى أديان أو طوائف مختلفة. بينما تعزز الديمقراطية التوافقية ذلك مما يفقد روح المواطنة بالنسبة للفرد اتجاه بلده وحتى تمثيل السياسيين والنواب والسلطة للمواطنين وإنما لطوائف وقوميات وحتى تشكيل الأحزاب والرأي والانتخابات والتمثيل السياسي [٤٤].

المبحث الثاني/ تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

إن مصطلح الديمقراطية التوافقية مصطلح حديث النشأة في العالمين العربي والإسلامي ، ولهذا لم تنل الدراسة المكثفة ، خاصة وان كل من لبنان والعراق من أول الدول التي خاضت في هذه التجربة الحديثة ، حيث طرحت فكرت الديمقراطية التوافقية كحل لمشكلة ممارسة السلطة وطريقة إدارة الحكم، وخاصة في البلدان ذات التعددية المتنوعة اجتماعيا ودينيا وقوميا وتعاني من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي ، وان الديمقراطية التوافقية طرحت فكرة الوسطية بين والدكتاتورية وبين الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة.

لقد شهد العراق في أعقاب الاحتلال الأمريكي متغيرات سياسية واجتماعية عديدة، كما ظهرت مفاهيم لم تكن شائعة في قاموس العراقيين مثل الديمقراطية التوافقية السياسية، حقوق الإنسان وحقوق المرأة . كما شهدت الساحة السياسية صراعات طائفية وعرقية، وجدل سياسي واجتماعي بشأن موضوعات البناء الاجتماعي والديمقراطي وآفاق البناء والتأسيس لبناء الدولة الحديثة والوسائل الممكنة لانتشال العراق من منطقة الأزمة الطائفية والعرقية، وإمكانية العمل على بناء دولة مدنية حديثة لشعب خارج تواً من آتون الاستبداد الطويل الذي دام أكثر من أربعين عاماً.

كما إن معرفة أركان وشروط الديمقراطية التوافقية غير كاف لمعرفة مدى انسجام هذه الديمقراطية مع هذا البلد أو ذاك ، لذا فان الضرورة تقتضي دراسة توجهات ومبررات هذه الديمقراطية في العراق ومدى نجاحها أو فشلها ويمكن ذلك من خلال المحاور الآتية :-

المطلب الأول: دوافع تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

المطلب الثاني: معوقات تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

المطلب الثالث : مستقبل الديمقراطية التوافقية في العراق.

****

المطلب الأول/ دوافع تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

هناك الكثير من الدوافع والمبررات التي تسوغ تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق ، إلى الدرجة التي يصعب حصرها في إطار محدد ، بيد إن ذلك لا يمنع من تحديد مقتربات أساسية لهذه الدوافع ، والتي يمكن إيجازها في النقاط الآتية:-

الفرع الأول: تنوع المجتمع العراقي:

لا يخفى إن المجتمع العراقي شانه شان الكثير من المجتمعات يتميز بالتنوع والتعدد على المستوى القومي والديني والعرقي وغيرها من التنوعات الأخرى ، بيد إن ذلك لا يشكل المبرر الأساس للأخذ بالديمقراطية التوافقية ، وإنما طبيعة العلاقات المأزومة بين هذه المكونات، هذا التنوع القومي والديني الكبير وعلى الرغم مما يتسم به من مزايا منها أنه يعكس طبيعة مكونات الشعب العراقي ويتيح لها المشاركة في العمل السياسي الذي حرمت منه سنوات طويلة .

صحيح إن المجتمع العراقي ومنذ حقب زمنية طويلة ألف التعايش السلمي والانسجام بين مكوناته ، بيد إن هذا الانسجام ، لاسيما على الصعيد السياسي كان في اغلب الأحيان انسجاما وهميا بحكم سياسات تتسم بالفرض والإكراه ، الأمر الذي عمق من الهواجس والمخاوف التي ظلت كامنة إلى إن وجدت ألفرصة المناسبة، أو تم تهيئة الأجواء لها لتكشف حقيقة الانقسام المجتمعي وغياب الثقة بين هذه المكونات، وبذلك أضحت الديمقراطية التوافقية احد الضروريات الأساسية لا عادة بناء وتشكيل أسس ثقة حقيقية بين مكونات المجتمع العراقي لاسيما فيما يتعلق بالهوية العراقية التي عانت ومازالت من غياب الأسس المتفق عليها من كل العراقيين، إذ كرست السلطات في مختلف العهود السابقة قدرا من الطاقة والجهد من اجل إنشاء هوية عربية أكثر مما كرسوا جهدهم لإنشاء هوية عراقية جامعة [٤٥].

وجاءت المبررات التأسيس التوافقي في العراق على أساس النوع القومي والديني والمذهبي لمكونات الشعب
العراقي ولأجل السعي بارتقاء الشعب العراقي إلى الإبداع والتميز من خلال ضمان مشاركة الجميع في بناء الوطن. [٤٦].

على الرغم من ذلك فان مختلف أطياف المجتمع العراقي أعلنت باستمرار رفضها التعامل الفئوي ونبذها قيم التعصب والعصبية ، إلا إنها في الواقع انغمست من حيث تدري أو لا تدري فيها، و بغض النظر عن مواقعها داخل الحكم أو خارجه ، وجاءت الحرب الطائفية المنكرة التي إثارة مسالة المذهبية ونفخت في بوق الطائفية والاعتماد على المؤسسات التقليدية (القبلية العشر) ، ثم تفاقمت مسالة التمايزات الاجتماعية بعد أن تحولت الدولة نفسها إلى مجرد عصبية منافسة لبقية العصبيات في الوقت الذي يفترض إن تكون وعاء حاويا لمختلف المجموعات العراقية ، والتعامل معها بحيادية ، فعندما تنحاز الدولة إلى جماعة معينة تتحول عند إذن إلى غنيمة
تستفرد بها تلك الجماعة سواء كانت طائفة أم عشيرة أم عائلة، وبما ينذر بتقنين التفكك الاجتماعي وجعله شرعة الأمر الواقع [٤٧].

فضلا عن ذلك فما زاد الأمر تعقيدا تلك السيول الجارفة من التعدادات الحزبية التي سادت المجتمع العراقي بعد ٢٠٠٣ ، إذ كانت هذه التعددية لا تقوم على الفكرة الوطنية ،وإنما على أفكار طائفية أو عرقية والتي تحمل في طياتها مخاطر تكريس الانقسامات داخل المجتمع العراقي من جهة وتشويه العمل السياسي العراقي من جهة أخرى [٤٨].

من خلال ما تقدم فقد أضحت الديمقراطية التوافقية إحدى الضرورات الأساسية في المرحلة التي يمر بها المجتمع العراقي على اقل تقدير لحين إعادة ألحمة المفقودة بين مكوناته التي إصابتها عملية التحول بالتشويه والخلل ، أو لحين غرس مبادئ الثقة والاستقرار بين هذه المكونات .

الفرع الثاني: طبيعة توجهات النخب السياسية العراقية.

من الملاحظ أن اغلب القوى السياسية الحالية قد تبنت التداول بالديمقراطية التوافقية عندما كانت في المعارضة وأكدت عليها في مؤتمراتها وبياناتها التي عقدت في الخارج . وبعد عام ٢٠٠٣ كان مجلس الحكم التطبيق الفعلي لهذه الممارسة ، ثم وجد الإطار التأسيسي لها في قانون إدارة الدولة الانتقالية والدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ .

إن القوى السياسية العراقية التي شكلت أركان الحكم بعد عام ٢٠٠٣ ، سبق لها وان توافقت إثناء معارضتها للنظام السياسي العراقي السابق ،منذ مؤتمر لندن في ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٢ ،إذ تشكلت لجنه باسم لجنة المتابعة والتنسيق (ضمت في عضويتها ٦٥ عضوا يمثلون اغلب أو كل القوى السياسية الفاعلة في الساحة السياسية والتي طغت عليها تقسيمات طائفية أو عرقية ، وقسمت الحصص ٦٦ % لعرب العراق تناصفا بين التيار الإسلامي بشقيه الشيعي والسني من جهة ، والتيارات السياسية الأخرى من جهة أخرى، و ٢٥% للأكراد ، و ٦ %للحركات التركمانية ،و ٣%للأشوريين وغيرهم من الأقليات [٤٩].

الملاحظ إن هذه التوافقية كانت محكومة باعتبارات الأوضاع السابقة لتغيير النظام السياسي في العراق، التي كانت تحملها التوافقية النظرية، والتي لم تختبر على الصعيد العملي ، حتى اصطدمت هذه التوافقية بالتطبيق الفعلي من جهة ومواقف القوى الشعبية والسياسية العراقية، فقاعدة التوافقية الديمقراطية في العراق أملتها نتائج الانتخابات التشريعية في الدورتين التأسيسيتين ، وعدم استطاعة كتلة ما الحصول على العدد المناسب من المقاعد يؤهلها لقيادة الحكومة وفق اللعبة الديمقراطية التقليدية ، كذلك أفرزت مرحلة التغيير بعد أن أطيح بالنظام السياسي العراقي السابق حالة من الاستقطاب للمكونات القومية والدينية والمذهبية وتشكيل واجهات سياسية لها ، ولم تتبلور عندها العقيدة والمؤسسات والوعي بما يكفل إدارة التنافس على الحكم وسلطة القرار على أساس المعايير الديمقراطية القائمة على الأكثرية والأقلية ، إذ أن حكم البلاد من قبل فئة واحدة واستبعاد فئة معينة في مرحلة الانتقال حصرا من شانه أن يضرم نار الحساسية والشعور بالتهميش مما سيعرقل انجاز مرحلة الانتقال بهدوء وشفافية أخذا بنظر الاعتبار التوفيق بين مكونات الشعب في المرحلة الانتقالية [٥٠].

فضلا عن تفاقم التوتر بين القوى السياسية ، فالتعددية الثقافية لا تنسجم مع التعددية السياسية ولا مع رأي الأغلبية في الدولة العراقية ، ومع عدم إمكانية الأخذ بالتعددية السياسية التقليدية ، دفع إلى الأخذ بنوع أخر من الديمقراطية بالاتفاق وهو ما الديمقراطية التوافقية [٥١].

وبغض النظر عن ذلك فان جميع البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى مثل التي يشهدها العراق، تبرز تحديات وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع ، وغالبا ما تكون متعارضة ، ويحاول كل طرف فرض إرادته على الطرف الآخر، الأمر الذي عمق الهواجس والشكوك التي لم يهدئها إلا التوافق السياسي.

الفرع الثالث: التحول التدريجي نحو الديمقراطية .

يعد التحول الديمقراطي الذي يمر به العراق من ضرورات تطبيق الديمقراطية التوافقية ، فالتحول يعني تلك" الفترة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر ، والجهود تتوقف عموما عند اللحظة التي يتم فيها بناء نظام جديد بغض النظر عن طبيعة هذا النظام أو نمطه، ويتحدد الانتقال بانحلال النظام السلطوي وإقامة نوع من الديمقراطية ، أو ما يعرف بنشوء الديمقراطية" [٥٢].

لاشك إن المبدأ الأساس في الديمقراطية هو المواطنة وهذا يتضمن الحق في معاملة البشر بالمساواة باتخاذ الخيارات الجماعية ، وواجب أولئك الذين يطبقون مثل هذه الخيارات ان يكونوا بالقدر نفسه عرضة للمحاسبة ومنفتحين على جميع أعضاء الكيان السياسي ،ويفترض هذا الأمر واجبات على الحكام والمحكومين لترسيخ فاعلية مثل هذه الخيارات وحماية الكيان السياسي من .التهديدات [٥٣].

ويبدو إن العراق كان وما يزال بأمس الحاجة في عملية تحوله الديمقراطي إلى التوافقية السياسية، إذ فشل النظام السياسي العراقي السابق في حل ألازمه السياسية والسماح بشيء من الانفتاح فزادت حالات اليأس واللامبالاة لدى البعض والشعور بعدم إمكانية إصلاح الأمور مع استمرار النظام في السلطة وإصراره

****

على عدم وجود أي ضرورة لإجراء أي نوع من التغيير في سياسته، وعاش الشعب العراقي فتره من غياب الحريات الأساسية وحرمانه من متابعة التطورات الدولية وممارسة التفرقة في بعض المجالات،لاسيما فيما يتعلق بفشل النظام في إحياء منظمات المجتمع المدني السياسية والمهنية أو تصفيتها شانها في ذلك شان بقية مراكز وقوى المعارضة السياسية على نحو تجاوز بقية الأنظمة العربية ، حتى التقليدية منها [٥٤].

وفي جميع البلاد التي تمر بمرحلة انتقالية سياسية كبرى ،مثل التي شهدها العراق (بفعل الاحتلال الأمريكي للعراق) تبرز دائما تحديات كبيرة وممارسات سياسية تتعلق بالحقوق والمصالح المستقبلية لجميع الأطياف المكونة للمجتمع وغالبا ما تكون متعارضة ، وكانت دولا كثيرة قد اعتمدتها حين كانت تمر بمثل ظروف العراق ، كما في أوروبا وفي أسيا وأمريكا اللاتينية في القرن العشرين بسبب فشل النظم اللاديمقراطية فيها، ونمو اقتصاد السوق وما رافقه من انتعاش اقتصادي ، وتطور الثقافة السياسية ، مما سبب مشاكل لها وهدد بتمزيق وتفتيت الكثير من الدول ، فتوصل طلائعهم كحل وقائي إلى الإدارة الفدرالية على أساس التوافق السياسي[٥٥].

وبهذا تم النظر إلى الديمقراطية التوافقية باعتبارها الحل الأمثل للخروج من ألازمه بأقل خسائر ممكنه أو للوصول إلى اكبر قدره من التوافقيات والانسجام مع البعض لفترة من الزمن .

الفرع الرابع: الدور الأمريكي في تبني الديمقراطية التوافقية.

منذ أن تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من فرض سيطرتها على العراق سعت إلى تطبيق الديمقراطية التوافقية وقسمت العراق إلى مكونات ثلاثة (الشيعة ـ السنة ـ الأكراد) وبغض النظر عن النوايا الأمريكية التقسيمية أم التوافقية فان جهود الولايات المتحدة أسفرت عن تطبيق نوع من التوافقية السياسية ابتداء من تشكيل مجلس الحكم ، بموجب اللائحة التنظيمية رقم ٦ في ١٣ تموز ٢٠٠٣ الذي أصدرها الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر)، إذ منح إلى الشيعة ثلاث عشر مقعدا، وللعرب السنة خمسة مقاعد، و للأكراد خمسة مقاعد، ومقعدان لكل من المسيحيين والتركمان، وبذلك شكل نقطة الشروع بتأسيس الطائفية السياسية المؤسساتية [٥٦].

ومن ثم انتقل الأمر إلى العملية السياسية بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ لاسيما خلال عملية كتابة الدستور، عندما فرضت الولايات المتحدة خارج العملية السياسية (الانتخابات) مجموعة من (العرب السنة) في لجنة كتابة الدستور، إذ أضيف إلى اللجنة ٢٧ عضوا (أصيلا واستشاريا) من القوى المقاطعة للانتخابات ، وهذا ما يعتبر نوع من أنواع السياسة التوافقية [٥٧].

ولا يقتصر الأمر على ذلك وإنما اتفقت لجنة كتابة الدستور على إن تكون صياغة المسودة عن طريق التوافق الوطني، بيد إن هذا التوافق أسهم من حيث يدري أو لا يدري في تعقيد التوافقية ذاتها، لاسيما بعد أن اقتصرت هذه التوافقية على بعض القوى السياسية العاملة خارج العراق والصديقة للولايات المتحدة وبريطانيا ولم تحظ القوى السياسية و الأحزاب التي نشأت بعد التغيير بالاهتمام الكافي أو حتى شمولهم بالتوافقية إلا باستثناءات محدودة، فضلا عن حرمان بعض القوى السياسية التي كانت معارضة للتواجد الأمريكي في العراق من المشاركة السياسية [٥٨].

واستمرت الولايات المتحدة بالضغط على إطراف العملية السياسية العراقية من اجل خلق نوع من التوافق والانسجام إلى الدرجة التي أضحت التوافقيات العراقية رهن سياسة الولايات المتحدة، وفي الكثير من القضايا السياسية الحاسمة والهامة فشل البرلمان والمؤسسات الرسمية العراقية الأخرى في الوصول إلى توافقية حقيقية، إلا بعد تدخل الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة ضغطها على هذا الطرف أو ذاك، لهذا تسعى بكل السبل التأثير على الكتل البرلمانية التي ترتبط معها بعلاقات وثيقة وكسب تأييدها من اجل التصويت على التشريعات والقرارات التي تصب في مصلحتها، في وهو أمر غير محمود لأنه يعطي تصورا للديمقراطية التوافقية بأنها مفروضة أكثر من كونها نابعة و منسجمة مع واقع المجتمع العراقي، وعلى هذا الأساس لم يفاجئ الأمريكيون بالانقسامات السياسية بين المكونات العراقية ، فقد اطلعوا على كل

****

وجهات نظر المعارضين العراقيين في مرحلة ما قبل السقوط التي أظهرت انقسامات لا تقل خطورة وعمقا عما يحصل في العراق ألان[٥٩].

وقد تبنى القادة المحليون هذه الديمقراطية وبرروها تمهيدا لمرحلة أخرى في مسيرتهم نحو بناء الدولة.

الفرع الخامس: تجاوز أخطاء النظام السابق:

في العام ٢٠٠٣ سقط نظام مستبد حكم العراق لأكثر من ٣٥ عاماً ومارس أبشع صنوف القمع والتنكيل بحق العراقيين وافتعل الأزمات والحروب مع الدول المجاورة ، وبسقوط النظام المباد طويت صفحة الدولة المركزية طوال ٨٢ عاماً (١٩٢١ – ٢٠٠٣) بحكوماتها وأنظمتها السياسية الملكية والجمهورية ، وبهذا جاء تجاوز أخطاء النظام السابق ، وللحيلولة دون وصول حاكم مستبد يمثل هيمنة طائفة على أخرى إحدى أسباب تبني الديمقراطية التوافقية [٦٠].

الفرع الخامس: النصوص الدستورية:

يمكن القول إن الإشارة إلى الديمقراطية في الدستور العراقي جاءت بعمومية مطلقة دون أن تحدد أو تصوغ أسس ونوعية هذه الديمقراطية، الأمر الذي لا يعطينا الحق في القول بان الديمقراطية التي اقرها الدستور العراقي هي الديمقراطية التوافقية ، كما إننا لا نستطيع إنكارها ،وهو ما يدفعنا نحو البحث في مضامين ومواد الدستور الأخرى لتقصي حقيقة التوافقية العراقية.

وإذا أمعنا النظر بعيدا عن الأطر العامة في الدستور العراقي نجد انه أقر ديمقراطية الأغلبية وليس الديمقراطية التوافقية ، وهذا ما أشارت إليه آليات عمل السلطات وإصدار القوانين والاعتراض عليها في المواد الآتية من الدستور (م ٥٥ ،م ٥٩ ف ٢ ،م١- ثانيا ٦١ - أولا ١ وسادسا - ا ، وثانيا - ا ،ب،ه ،م ٦٣ - ب ،م ٦٤ - اولا ، م ٦٥ ، م ٧٠- أولا و ثانيا ،م ٧٦ - رابعا ،م ٩٢ .،م ١٠٥ ،م ١١٨ ،م ١٢٦ ،م ١٣٧ ،م ١٣٨ ثانيا :ا،ج، د ، خامسا:ا،ب،ج) [٦١].

وبذلك اقر الدستور الديمقراطية النيابية كنظام للحكم في العراق وليس الديمقراطية التوافقية" والفرق بين الاثنين إن الأولى تأخذ بالنظام الأغلبية بينما الثانية تأخذ بالرضا المتبادل.

إما من الناحية العلمية فان القائمين على العملية السياسية قد تجاوزوا النصوص الدستورية في كثير من المواقع واخذوا بالديمقراطية التوافقية بدلا من الديمقراطية الأغلبية ،ابتداء من تشكيل الحكومة بعد انتخابات عام ٢٠٠٥ التي تتيح للإئتلاف العراقي الموحد وقائمة التحالف الكردستاني تشكيل الحكومة وفقا للدستور لكنهم اخذوا بالتوافقية وادخلوا جبهة التوافق (السنية) في تشكيل الحكومة فضلا عن توزيع المناصب السيادية بين المكونات الرئيسية (الشيعة والأكراد والسنة) فرئيس الجمهورية من الأكراد وله نائبان من السنة والشيعة، ورئيس الوزراء من الشيعة وله نائبان من الأكراد والسنة، ورئيس البرلمان من السنة وله نائبان من الشيعة والأكراد وهكذا بالنسبة للوزارات يكون لكل وزير في الوزارات وكيلين من المكونات الأخرى وهكذا توزعت المناصب السيادية وحتى الدرجات الخاصة والمستشارين على ضوء التوافقيات بين المكونات [٦٢].

والأكثر من ذلك إن بعض مواد الدستور فيها مضامين للديمقراطية التوافقية لاسيما في (المادة ٩٢-أولا) (يتكون مجلس النواب من عدد من الأعضاء بنسبة مقعد واحد لكل مائة إلف نسمة من نفوس العراق يمثلون الشعب العراقي بكاملة انتمائهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر، ويراعى تمثيل سائر مكونات الشعب العراقي)، كذلك ما تم التاكيد عليه في الديباجة (عرفاناً منّا بحقِ الله علينا، وتلبيةً لنداء وطننا ومواطنينا، واستجابةً لدعوةِ قياداتنا الدينية وقوانا الوطنية وإصرار مراجعنا العظام وزعمائنا وسياسيينا، ووسطَ مؤازرةٍ عالميةٍ من أصدقائنا ومحبينا، زحفنا لأول مرةٍ في تاريخنا لصناديق ألاقتراع بالملايين، رجالاً ونساءً وشيباً وشباناً في الثلاثين من شهر كانون الثاني من سنة الفين وخمسة ميلادية، مستذكرين مواجع القمع الطائفي من قبل الطغمة المستبدة ومستلهمين فجائعَ شهداءِ العراق شيعةً وسنةً، عرباً وكوراً وتركماناً.....) [٦٣].

وهنا إشارة واضحة بأنه يراعى تمثيل الشعب العراقي بكاملة انتمائهم وسائر مكوناتهم فيه وليس الانتخاب هو الحَكم، من هنا جاءت ألكوته للأقليات.

****

كذلك المادة التاسعة/أولا: تتكون القوات المسلحة العراقية والأجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز وإقصاء. "والملاحظ على هذه المادة تراعي التوافقية بين مكونات الشعب وان كانت على صعيد الواقع العملي غير ذي جدوى لأنها لم تحدد آلية في كيفية تحقيق ذلك التوازن ومن هي الجهة التي تحدد التوازن وبالتالي تركت الأمر للسلطة التنفيذية ولرئيس الوزراء بصفته القائد العام للقوات المسلحة [٦٤].

الأمر الذي اثأر العديد من الاحتجاجات من قبل السنة والأكراد وادعائهم بوجود تمييز واستئثار طرف على حساب الأطراف الأخرى.

كذلك حال المادة (١٤٢) الخاصة بتعديل الدستور تؤكد "يشكل مجلس النواب في بداية عمله لجنة من أعضائه تكون ممثله للمكونات الرئيسية في المجتمع العراقي مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر" [٦٥]. فيضمن توقيعات بالتعديلات الضرورية التي يمكن إجراءها على اللجنة بعد البث في مقترحاتها.

واستكمالا لمستلزمات الديمقراطية التوافقية فقد تم تشكيل المجلس السياسي للآمن الوطني وهو مجلس غير دستوري ولم تستند في تشكيله إلى أي مادة دستورية كي يحظى بالشرعية وإنما جاء تشكيله كما جاء في نص المشروع (من اجل النهوض بالمسؤولية الوطنية لخدمة الشعب العراقي وجدت الكتل الوطنية الممثلة للشعب العراقي في مجلس النواب إن المصلحة الوطنية العليا تقتضي تشكيل هيئه تسمى "المجلس السياسي للأمن الوطني[٦٦]." بناء على اتفاق كل الكتل السياسية والوطنية) وتتكون هذه الهيئة من [٦٧].

١- مجلس رئاسة الجمهورية
٢- رئيس مجلس الوزراء ونوابه
٣- رئيس مجلس النواب ونوابه
٤- رئيس مجلس القضاء الأعلى" مراقب"
٥- رئيس إقليم كردستان ورؤساء الإقليم عند تشكيلها
٦- ممثلي الكتل السياسية في مجلس النواب بما يتناسب ونسب تمثيلهم في المجلس على إن لا يقل عدد النواب الكتل عن عشره أعضاء.
٧- يعتبر المسؤولين المشار إليهم في الفقرات ١و ٢و ٣و ٥ ضمن هذه المادة ممثلين للكتل السياسية المشار إليها في الفقرة ٦ من هذه المادة ويطرح من نسبة التمثيل المذكور.

صحيح إن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية وهو فهم صحيح وثابت في المجتمعات الديمقراطية الغربية إلا إن المنادين بالأغلبية لا يعون بأنها في العراق تأخذ معنى آخر غير معنى الأغلبية المعمول بها في الدول الديمقراطية الأخرى، فالأغلبية العراقية تفسر بمفهوم ديني أو قومي أو مذهبي وليس مفهوما سياسيا حتى تشكيل الأحزاب السياسية في العراق لم تكن أحزابا سياسية قائمة على برنامج سياسي وإنما خليط من الاعتبارات المذهبية والعرقية بعيده عن الوطنية بمفهومها الجمعي ولهذا جاءت التوافقية كحل مؤقت لهذه المعضلة.

المطلب الثاني/ معوقات وعيوب تطبيق الديمقراطية التوافقية في العراق.

أصبح من المؤكد أن الديمقراطية التوافقية عجزت عن اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية او في تشريع القوانين وإدارة الدولة، والديمقراطية التوافقية التي تم تطبيقها على أساس المحاصصة الطائفية ، وان هذا العجز أصاب الحكومة ومؤسسات الدولة، وبذلك اصبح هناك سوء في الخدمات والفساد المستشري في كل مؤسسات الدولة، وفشل الأعمار ولم يُفعل الاستثمار، وهناك قوانين مهمة لم تشرع أصلا مثل قانون النفط والغاز وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وغيرها من القوانين بل حتى الوضع الأمني الذي يشهد استقرارا في بعض الاحيان قد شهد خروقات عديدة.

الفرع الأول: على المستوى السياسي والاقتصادي.

****

١- غلبة الانتماءات والممارسات الفوية: أدت العملية السياسية التي بنيت على الديمقراطية التوافقية إلى ترسيخ أبعاد فوية (طائفية واثنيه) اجتماعيا وسياسيا ، بل إن الفوية السياسية أصبحت واحدة من أدوات العمل السياسي في العراق ، وأصبحت تستخدم من بعض الإطراف لإغراض دعائية، وهذا ما انعكس في قرارات بعض السياسيين والتي من المفروض أن تصب في مصلحة المجتمع الذي سعى لانتخابهم ، لا إن تساهم في تعميق حالة التوتر والاحتقان السياسي بين الكتل النيابية والتي لا تنفك في تبادل التهم حول تصرفات تعدها موجه ضدها، وان هذه الانتماءات تكون عاملا مؤثرا في إمكانية قبول أو رفض التشريعات التي تصوت عليها الكتل البرلمانية ، فتصبح حالة الفرز واضحة ومؤثرة بالنسبة للكتل التي تنتمي لنفس اللون الفئوي وتكون قراراتها ذات انسيابية ودون عوائق، على النقيض من ذلك ، الكتل التي تنتمي للون فوي آخر قراراتها تواجه بانتقادات تحمل في طياتها طابع الرفض ، ولذلك فالقوانين النهائية التي تتخذ داخل البرلمان تفتقر للكثير من المصداقية في النوايا من جانب ، وتعمق حالة التأزم السياسي من جاني أخر [٦٨].

٢- نقص الثقافة السياسية: من المؤكد ان الهدف من الحوار والتوافق هو جعل عملية اتخاذ القرارات المهمة والمصيرية وتشريع القوانين ومتابعة الأحداث والقضايا وإدارة الدولة أكثر شفافية ومهنية ، إلا أن الديمقراطية التوافقية التي تم تطبيقها على أساس المحاصصة الطائفية جعلت العجز والشلل يصيب الحكومة ومؤسسات الدولة وبذلك لم تتحسن الخدمات ولم يقض على الفساد ولم يحدث الأعمار ولم يفعل الاستثمار وتعطلت قوانين مهمة مثل قانون النفط والغاز وقانون الأحزاب وقانون الانتخابات وغيرها من القوانين، وأصبح مانعاً وعائقا أمام أداء الحكومة السليم كما حال دون تطور النظام الديمقراطي في العراق سياسيا وإدارياً، مما تركت تلك التوافقات الحزبية حالة من الجمود والركود والترهل في أداء مؤسسات الدولة الإدارية وتعطيل التام للعديد من المؤسسات الخدمية، بسبب عدم الانسجام والتوازن بين الكتل السياسية داخل البرلمان والحكومة، وهو ما اوجد ثقافات فرعية بنيت على أساس الاختلافات الحزبي القائمة على منطلقات فكرية متعصبة ، في الوقت الذي يفترض ان تنمو عملية بناء ثقافة الديمقراطية داخل المجتمع العراقي وترفع قيم الحوار والتسامح الفكري والسياسي وتشجيع قيم الانتماء المواطنة ، بوصفها قيم وأدوات أساسية لبناء المجتمع السياسي يسوده اتفاق على شكل العملية السياسية والتزام الكتل البرلمانية تحقيق أهداف عامة تتجاوز المصالح الفرعية ، وهذا ما جعل سلوك الكتل انعكاسا احالة التناقض وتركت ، وهو ما عمق حالة السلبية في التعامل مع قضايا حيوية عبر عملية التأخير والمماطلة دون الاكتراث لمصلحة الشعب العراقي [٦٩].

٣- عدم الالتزام باراء الناخبين: هكذا بقيت لعبة بناء السلطة خارج بناء الدولة مستمرة في ظل تقاسم الحصص والتراضي بين الفرقاء السياسيين ، حتى تم هذا في كثير من الأحيان خارج الإرادة الشعبية ، وفي الواقع السياسي العراقي ليس ثمة التباس بين الوطنية والتوافق حين البحث عن صفة أو تسمية الحكومة الجديدة الحالية ، فهي حكومة المخاوف والحذر التي تعيشها المكونات العراقية منذ الانتخابات ، بل منذ الوجود الأول للكائنات السياسية التي انفلتت من الاستبداد بعد ((4/9/2003)) وعودة البعض من الخارج ، والتي تمثلت بنخب سياسية تحمل الكثير من آلام وذكريات الإقصاء والتهميش ، وكانت كل هذه النخب وكتلها مبنية على أساس فئوي ، تحمل خطاباً تحققت إزاحته نحو الفئوية سنين طويلة مليئة بالظلم والإقصاء التي تعرض لها الأفراد نتيجة لانتماءاتهم الفئوية ، فجرت تعبئة الفرد والجماعة بهذا الاتجاه مستغلة المخاوف والذاكرة الضاجة بالإقصاء والتهميش ، وجرت العملية السياسية مشدودة إلى المصالح الفئوية وتجاذباتها وغياب الرؤية الوطنية عن مشهد الحراك السياسي ، والذي مارس في كثير من الأحيان الإقصاء والتهميش ضد الخطاب الوطني الذي طغى عليه العامل القبلي والطائفي ، والتي احتلت الفضاء الاجتماعي بخطاب لا يعرف إلا الواحدية في الفكر والسلوك ، فكانت الأحزاب الفئوية هي الأكبر والأوسع تأثيراً وصاحبة القدح المعلى في نتائج

الانتخابات التي جرت ، اذ استطاع زعماء محدودون السيطرة على الحراك السياسي ومخرجاته ، فكانت اليد الطولى لهم مهمشين نتائج الانتخابات وما أفرزته ، ولأن الأحزاب والتكتلات الكبيرة بنيت على أسس أيديولوجية فئوية أبعد من أن تطرح برنامجاً وطنياً فبقيت محاصرة بفئويتها ، كما أدى في كثير من الأحيان إلى تغييب فاعلية البرلمان حين تفرد زعماء الكتل الكبيرة بالقرارات الكبرى جعلت منهم بديلاً من البرلمان أو اختصاره في شخوصهم ، والإنفراد بالقرارات السياسية من قبل نخبة معينة هم أهل الحل والعقد [٧٠].

٤- ضعف الثقة بين الكتل السياسية: من الملاحظ على السلوك السياسي للنخب السياسية العراقية ميولا للصراع والذي انعكس على المجموعات الاجتماعية ، فالنخب السياسية إلا باستثناءات محدودة وكان اغلب القادة السياسيين مؤججين للميول التصارعيه الاجتماعية إلى الدرجة التي ذهب ضحيتها ألاف الأبرياء والضحايا من الشعب العراقي من خلال الاغتيالات والحروب الطائفية التي قدر عدد ضحاياها بنحو مليون شخص ، بل إن هناك ميول تعاونية اجتماعية بين مكونات الشعب العراقي بددتها الميول التصارعيه للنخب السياسية وفتت وشائج اجتماعية عراقية عريقة وكبيره [٧١].

٥- التقاطعات في السلوك السياسي للنخب، فقد انتقل الخلاف بين القادة السياسيين من مرحلة الخفاء إلى وسائل الأعلام ، وأخذت الديمقراطية التوافقية نصيبها في ذلك كونها خيارا للشعب العراقي أم لا، فقد أعلن السيد رئيس وزراء العراق نوري كامل المالكي ولأكثر من مرة رفضه للديمقراطية التوافقية إذ أشار " أؤيد مبد الديمقراطية الذي يمنح الأكثرية الانتخابية حق تشكيل الحكومة، وان مصطلح الديمقراطية التوافقية غريب على الديمقراطية ومتناقض معها، ويحمل في طياته مشاكل عانى منها العراق والحكومة الحالية ، وان النظام الرئاسي أفضل من البرلماني إذا كان الأخير وفق الاستحقاق الانتخابي "، والأكثر من ذلك انه أكد في لقاء مع شيوخ العشائر بتاريخ ٢٣ – ٥- ٢٠٠٩ إن الأخذ بالديمقراطية التوافقية كان " لان النفوس كانت مثقلة بالخوف والتهميش، ولم يكن أمامنا خيار سوى التوافقية وأضاف إننا في المرحلة المقبلة سننتهي من التوافقية والمحاصصة" [٧٢].

٦- قلة خبرة السياسيين: امتازت العملية السياسية التوافقية في العراق خلال عمرها القصير بعجزها عن إحلال الاستقرار السياسي على الصعيدين الحكومي والبرلماني فالحكومات يصعب تشكيلها بسبب اشتراط الحصول على موافقات الكثير من الكتل البرلمانية وهذا الأمر لا يتحقّق إلا بتوزيع المناصب فيما بينها على طريقة المحاصصة وهو صعب التحقيق بسبب اختلاف الوزارات في الأهمية المادّية والمعنوية في نظر السياسيين العراقيين فهنالك وزارات سيادية وأخرى اقتصادية وثالثة خدمية ، ولذلك كان إرضاء الكتل المختلفة بتوزيع الوزارات عليها أمرا عسيرا مما جعل المفاوضات التوافقية بينها ماراثونية ، كل ذلك أدّى إلى تأخير إعلان أسماء رؤساء مجلس النواب والجمهورية والوزراء وتشكيل الحكومة إلى عدّة أشهر [٧٣].

كذلك يتم في أكثر الأحيان إهمال المؤهل العلمي والفكري في اختيار أعضاء مجلس النواب والحكومة وتجاهل وجود العلماء والأكاديميين في إدارة شؤون الدولة [٧٤].

ونتيجة لهذه المحاصصة فقد ظهرت حالة غير منطقية في عالم السياسة والحكم إذ تمسكّت كل كتلة ممثلة لمكوّن معين بما حصلت عليه من الوزارات وطبعت عليها الطابع الفئوي المكوناتي الذي تنتمي إليه حتى صارت لدينا وزارات ذات طابع أو غالبية كردية من الوزير إلى موظفي الاستعلامات إلى الحراسات الخارجية كما في وزارة الخارجية ووزارات سنية تابعة إلى هذا المكون مهما تبدّلت الحكومات ويبقى منصب الوزير فيها شاغراً لها في حالة انسحاب الكتلة صاحبة الوزارة ، وكذلك الأمر مع الشيعة في الوزارات التابعة لهم [٧٥] .

****

٧- الفساد الإداري والسياسي: استشرى الفساد في كل مفاصل الدولة العراقية حتى غدا العراق من الدول المتقدمة ليس على صعيد تطور الدول بل في المراتب المتقدمة في انتشار الفساد المالي والإداري بين مفاصل ومكونات الدولة العراقية وصنفته منظمة الشفافية الدولية في هذه الدرجة المتقدمة من بين ١٦٩ دولة . وان الفاسد في العراق أثقل كاهل المواطن العراقي الذي بات يشعر بالإحباط نتيجة لما يلمسه من واقع استشراء الفساد الأخلاقي والمالي والإداري، لقد باتت فضيحة الفساد الإداري والمالي على مستوى عالٍ لايمكن تجاهله لذا تم تأسيس مفوضية النزاهة العراقية لمتابعة حالات الفساد المنتشرة في الأصعدة المالية والإدارية في الدولة العراقية، و الهيئة وصلت إلى تشخيص بعض حالات الفساد وعزتها إلى التضارب بين الصلاحيات في المؤسسات، فعلى سبيل المثال تضارب الصلاحيات بين مجالس المحافظات والمجالس البلدية وبعض الوزارات، وهذا يتطلب إعادة تسمية الصلاحيات وتقسيمها، كما انه لايمكن محاسبة الوزير او عضو مجلس النواب وحتى المناصب الاقل وذلك بسبب تقاسم المناصب على اساس التوافق [٧٦].

٨- الاستغلال السيئ للوظيفة العامة: فهناك انحراف عن الأخلاق الفاضلة من قبل بعض من يتولى مسؤولية في حالة اتخاذه قرارات مرتبطة باستغلال الموارد، ومنها صيغة الرشى، والاختلاس، والغش، والتهرب الضريبي، والتعامل مع أكثر من وظيفة حكومية بأستحقاقات كل مركز منها، بمعنى العمل في أكثر من دائرة في آن واحد، وتزوير الوثائق الرسمية، وعرقلة إجراء المعاملات، والابتزاز، واستغلال النفوذ، وعدم احترام وقت العمل، وامتناع الموظف عن تأدية عمله، والوساطة، بيع أو تأجير أملاك الدولة، لتحقيق مصالح شخصية .ويتجسد ذلك بتدخل بعض قيادات القوى السياسية في بيع ممتلكات الدولة أو تأجيرها للأقارب والأصحاب والتابعين أو شرائها لمصلحته أو مصلحة أقاربه ومحسوبيه، الاستغلال السيئ للوظيفة العامة لتحقيق المصلحة الخاصة، سواء أكانت هذه المصلحة مرتبطة بحزب أم عائلة . وهذا لا يعني بالضرورة حصول المسؤول على رشوة مادية وإنما يعني استغلال المركز بما يخالف القواعد الموضوعية .وعلى وفق اعتبارات حزبية ضيقة أو شخصية أو عائلية، شيوع ظاهرة ضعف القدرات الإدارية والعلمية لدى القيادات الإدارية النافذة بسبب الابتعاد عن الأسس الموضوعية في الاختيار والتعيين واسناد الأدوار إلى غير اهلها، المؤدي إلى تخريب المنظومة الحكومية والمؤسسة الحكومية، من خلال خلق مجموعة نفعية تغطي العيوب وتعمل على تجميل الحالة، وإزاحة قوى العمل القادرة والكفوءة والنزيهة [٧٧].

والفساد السياسي والذي ياخذ أشكالا عدة، منها: المحسوبية، ويتمثل بالرشى والعمولات، والنهب والاستحواذ على نطاق واسع عن طريق المناقصات العامة، ومنح الامتيازات الاقتصادية الخاصة لتحقيق أغراض سياسية ومناصرة الولاءات، ويتمثل بالنهب الواسع للأموال والممتلكات الحكومية عن طريق صفقات غير موضوعية، وتحويل ممتلكات عامة إلى مصالح خاصة بدعاوى مختلفة، وضياع في موارد الموازنة الحكومية، ورفع قيمة الخدمات التي يفترض أن تقدمها الحكومة لأسباب سياسية، وارتفاع مرتبات أعضاء القوى السياسية المسيطرين على مواقع المسؤولية. كذلك فقد تصدر السلطة السياسية تشريعات لخدمة شرائح معينة، أو لخدمة أشخاص معينين، أو لتسهيل أمرها، كما قد تلغى هذه التشريعات بعد تحقق أهدافها، وقد تكون مستمرة، وهنا تقتضي الإشارة إلى ان الفساد السياسي لا يقصد به فساد شخوص السياسيين لذاتهم، كذلك التصرف والسلوك السياسي ومثاله اعتماد الولاء السياسي أساسا لشغل الوظائف، في الوقت الذي يجب فيه اعتماد الجدارة والكفاءة والنزاهة في شغل تلك الوظائف .ويمثل الفساد تحدياً خطيراً في وجه التنمية .فهو على الصعيد السياسي يقوض الديمقراطية، والحكومة الجيدة بتعويم أو حتى تغيير مسار العملية الرسمية .أما الفساد في الانتخابات والهيئات التشريعية فيقلل من المساءلة ويشوه التمثيل النيابي في عملية صنع القرار السياسي .أما الفساد القضائي فإنه يعرض سيادة القانون للخطر، والفساد في الإدارة العامة ينجم عنه التوزيع غير العادل للخدمات .أي بمعنى أوسع ينخر الفساد في القدرة المؤسساتية للحكومة لأنه يؤدي إلى إهمال

إجراءاتها واستنزاف مصادرها، فبسببه أي الفساد تباع المناصب الرسمية وتشترى .كما ويؤدي الفساد إلى تقويض شرعية الحكومة وبالتالي القيم الديمقراطية للمجتمع كالثقة والتسامح [٧٨] .

الفرع الثاني: المعوقات على المستوى الاجتماعي والثقافي.

كما بينا في البداية أن الأساس الذي أقامت عليه الديمقراطية التوافقية صرحها هو إشكالية التنوع، فلكون المجتمعات متنوعة في أعراقها وأديانها وطوائفها وإثنياتها، فإنها ستعاني من عقدة عدم التجانس التي تمنعها من الاستقرار السياسي، والحل يكمن بالنظام التوافقي الذي يقوم على حكم المكونات والتي تعتبر وحدات سياسية تامة تمازج بين الأصل والأرض والسلطة، ولكن الديمقراطية التوافقية في العراق لا تعطي للتنوع بعده الإنساني الطبيعي بل تؤدلجه وتمنحه بعداً سياسياً، وهي غير صحيحة ويستلزم الإيمان بها جعل كافة دول العالم دولاً توافقية ما دامت تعيش التنوع الديني المذهبي العرقي الإثني. وللأسباب التالية:-

١- قد أدت الصراعات المستمرة والعميقة بين الأحزاب السياسية والتنظيمات الدينية التي تُمثل مكونات الشعب العراقي المتعددة إلى انحياز هذه المكونات الى مواقف أحزابها وتنظيماتها والى دعمها بل الاستجابة الفاعلة وشبه الكاملة لما تريده وكان نتيجة ذلك تصدّع الوحدة الوطنية وانحسار المواطنة شعوراً وفعلاً لصالح بروز قوة المكونات وتقديم الولاء لها على الولاء للعراق فصار الولاء للقومية والدين والمذهب مقدماً على الولاء للدولة والشعب بشكل واضح والسعي لكسب المنافع في الجوانب الاقتصادية والسياسية والدستورية والأمنية والديموغرافية للمكون هو الهدف الحقيقي والمتحقق الفعلي لغالبية الكتل البرلمانية والأحزاب والتيارات السياسية والدينية ويتضّح ذلك من خلال الفقرات الدستورية التي تعطي للأقاليم والمحافظات صلاحيات واسعة على حساب قوة المركز أو من خلال الغايات التي شاركت من أجلها التنظيمات المختلفة في الانتخابات البرلمانية فالشيعة والكرد اشبعوا خطاباتهم بفكرة التعويض عن مظلومية عشرات السنين ووجوب الوصول إلى قمة الهرم الحكومي والتمسّك به لكي لا تعاد الفترة المظلمة التي كانوا فيها مظلومين ومضطهدين ومبعدين عن الحكومة وبين السياسيين ورجال الدين السنة بأن مشاركتهم في الانتخابات ثم في الحكومة هي محاولة لعدم ترك الساحة للشيعة والكرد للسيطرة بشكل كامل على مؤسسات الدولة ومن اجل ان توفّر لأهل السنة فرصة جلب المصالح ودرء المفاسد. وقد تعمقت الفئوية في العراق إلى الحد الذي أهملت غالبية الكتل البرلمانية والحكومية مصالح المكونات التي تمثّلها وركزت على منافعها الخاصة عن طريق المناصب والمحاصصة الحكومية التي توفر لها فرص تعيين أعضائها وإتباعها في دوائر الدولة والاستفادة من المقاولات التي تحصل عليها والعقود التي تحال إليها [٧٩].

٢- لجوء القوى والأحزاب الكبيرة في تهميش الأحزاب الأخرى وهو ما عبرت عنه مختلف القوى والأحزاب السياسية التي تشترك بالعملية السياسية الجديدة ، إذ شهدت حكومة رئيس الوزراء (نوري المالكي) العديد من الانسحابات مثل انسحاب القائمة العراقية والتيار الصدري وجبهة التوافق لفترة ثم عادت بدعوى شعورها بالتهميش والإقصاء، فضلا عن التصريحات المتكررة من حلفاء رئيس الوزراء (نوري المالكي) قائمة التحالف الكردستاني بأنه يتخذ القرارات بصورة انفرادية ودون إشراك القوى الأخرى بالحكم ، لاسيما الملف الأمني ووصل الأمر إلى الخلاف العلني بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء، وهذا ما انعكس سلبا على الشارع العراقي اذ توسعت الاحتجاجات ضد سوء الخدمات وضد بعض القوانين مثل (اجتثاث البعث والمسائلة والعدالة) والتي أخذت إبعادا طائفية تركت ممارساتها شروخا في جسم المجتمع ما لبث أن تحول إلى حاضنات للعنف لونت الفعل الاجتماعي بلون من السلوك الجمعي مما انعكس سلبا على عملية التحول الديمقراطي في العراق، اذ ان ماتشهده بعض المحافظات العراقية مثل الانبار والموصل صعد من الاحتقان الطائفي لصالح التطرف الأمر الذي يهدد بمزيد من العنف والمواجهات العسكرية بما يجعل من احتمال الانزلاق لحرب طائفية حقيقة واقعة [٨٠].

****

٣- التنوع ظاهرة إنسانية طبيعية، ومحلها واشتغالها المجتمع كأمة إنسانية وليس الدولة كأمة سياسية، فالمجتمع يشتمل مجتمعيات متنوعة في انتماءاتها وهوياتها وخصوصياتها، والدولة هي حيزهم السياسي المشترك الضامن لخصوصياتهم والحافظ لهوياتهم والمحقق لمصالحهم المشتركة على أساس من اعتبار الأفراد وحدات سياسية تامة (مواطنين) بغض النظر عن انتماءهم الإثني والقومي، وعلى أساس من اعتبار المواطنة علاقة عضوية بالدولة تضمن الحريات والحقوق المدنية والسياسية دونما تمييز أو اقصاء أو حجر، بمعنى آخر: أنّ تأخذ المجتمعيات (وتعبير المجتمعيات هنا للدكتور علي السعدي) المكونة للمجتمع مداها طبيعي في التعبير والهوية ضمن الحيز الإنساني المجتمعي، وتبقى الدولة هي تعبير عن كينونة سياسية تمثل إرادة العيش المشترك لأفراد المجتمع، والفضاء السياسي القانوني لتحقيق المصالح المشتركة لكافة هذه المجتمعيات على أساس من كونهم مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم [٨١] .

٤- لايمكن التنبوء بمديات تشظي الوحدات الفدرالية الممثلة لمكون عرقي أو طائفي أو إثني إذا ما تم اعتماد الاختلاف (الموجد للتنوع) هو الأساس بتشكيل الفدرالية المجتمعية السياسية، فربما تقوم فدرالية جغرافية عرقية إلاّ أنَّ تنوع هذه الفدرالية الديني أو المذهبي قد يشظيها من الداخل،..نرى اليوم –عراقياً- كيف أنَّ مدناً كالدجيل وبلد تطالب بعدم الإلتحاق بفدرالية صلاح الدين، يجب والحال هذا إجراء عمليات جراحية مكلفة لتنقية الوحدات الفدرالية من أي تناشز عرقي أو طائفي أو إثني وتكوين وحدات فدرالية صافية ما دمنا نقول أنَّ التنوع هو الموجب لتكوين الفدراليات المجتمعية السياسية ، وعلى هذا سيكون هناك بانتشار أميبي للفدراليات على أساس من تكوين طائفي فرعي أو جغرافي مناطقي أو مجتمعي محلي داخل الفدرالية الواحدة، إنَّ تكوين وحدات سياسية مجتمعية على أساس من التنوع المجتمعي سيعطي شرعية التأسيس لكل هوية ترى تمايزاً بينها وبين الهويات الأخرى داخل الفدرالية الواحدة، لا يمكن التنبوء بمديات الاندفاع السياسي الذي يمنحه الاستقلال شبه التام لمكونات الدولة. وهذا التنامي سيقوي الرغبة بإنجاز الاستقلال التام هو شعور طبيعي يتنامى مع تضارب المصالح وصعوبة إدارة الحكم الذي تنتجه صيغة الحكم الفدرالي [٨٢].

٥- الشعور بعدم الرضا: ان المواطن العادي يشعر بعدم الرضا والسخط على الوضع العام والعتب الشديد القاسي على السياسيين وهذا ليس في مصلحة الانتخابات والعملية الديمقراطية في اختيار ممثلي الشعب، بعض السياسيين الحريصين على الوطن وعلى تطور وتقدم العملية السياسية يشاركون المواطن قلقه وينتقدون هذا النوع من الديمقراطية ويفضلون التخلي عنها لصالح ديمقراطية حيوية تسهم في اتخاذ القرارات في الوقت المناسب لإنهاء الأزمات العديدة في مجال الاقتصاد والسياسة والأمن والحياة الاجتماعية [٨٣].

٦- غياب الهوية الوطنية الموحدة: يتمتع المجتمع العراقي على صعيد البناء الداخلي بالتلون، اذ صبت في هذا المجتمع الكثير من الأعراق، والأديان ليخرج منها بمزيج معقد للغاية، تعقدت معه شبكة الهوية العراقية أكثر فأكثر، قد يقول قائل أن هذا حال بقية المجتمعات في العالم، لكن ليس الأمر على هذا المستوى من التعقيد الذي وصل إليها المجتمع العراقي (خاصة على المستوى الطائفي)، وإذا نظرنا في الموروثات الموجودة لدى اغلب العراقيين لرأينا العنصرين الأكبر منهما وهما الموروثات الطائفية والعشائرية، وبولاء طغى حتى على الكفاءة، وتارة يغلب الواحد على الآخر لدى البعض من الشرائح، وتحديدا عند إعادة تعريف وضع العراق الإقليمي، ورأينا أن أسباب ذلك هو قلة الوعي لدى بعض القيادات القادرة على إثارة العنف، ورغبتها في أن يتأطر العراق القادم بردائها، مهما كانت درجة عقلانيته أو عدمه، ورفض بصيغة أو بأخرى الحوار البناء مع الآخرين، ومن ثم سيادة نزعة

****

الصراع الصفري، أي أن وجودنا يتحقق عند عدم وجود الآخرين (وخلافه صحيح أيضاً)، وليس التنافس في إقرار مكتسبات الأمر الواقع غير القابل للتنازل عنها (لمصلحة الطائفة/ العشيرة بالطبع وليس لمصلحة العراق ككيان) (٨٤).

وبغض النظر عن هذه الصراعات وأسبابها ، فإنها توضح بان هناك عدم اتفاق على الديمقراطية التوافقية بين الكتل السياسية العراقية، وإذا ما علمنا إن أكثر ما تحتاج له الديمقراطية التوافقية لنجاحها هو (الرضا والتوافق) ، وفي حالة عدم الاتفاق فلاشك أنها لن تحقق النجاح والاستقرار للبلد لأنها لا تعبر عن قناعة بها وإنما مفروضة ، إما بحكم الظروف أو الضغوط وبالتالي ستكون عرضه للاهتزاز والتردي ، والغريب إن اغلب التوافقيات السياسية التي حدثت في العراق لم تكن بجهد القادة السياسيين والنخب وإنما تمت من خلال ضغط الولايات المتحدة على هذا الطرف أو ذاك، وبالتالي فإنها ميول تعاونية مفروضة وليست عن قناعة وهو ما انعكس سلبا على تحقيق الاستقرار السياسي في العراق.

المطلب الثالث/ مستقبل الديمقراطية التوافقية.

إن نشأة التجربة التوافقية العراقية كان بفعل حالة الضرورة وتباين تركيبة الشعب العراقي ومكوناته ومن شروط وطبيعة الديموغرافيا العراقية ذاتها ، وإن الحديث عن مستقبل الديمقراطية عموما والتوافقية على وجه الخصوص في العراق أمر ما زال يكتنفه الكثير من الغموض ويعتريه العديد من الصعوبات ، فالتجربة الديمقراطية العراقية تجربة حديثة وفي مرحلة الكينونة والتطور وما زالت تعاني من عدم الاستقرارر ، بيد إن ذلك لا يعفينا من تقديم سيناريوهات وتصورات لمستقبل هذه الديمقراطية.

لهذا ستكون هناك ثلاث احتمالات لمستقبل للديمقراطية التوافقية في العراق:-

الفرع الاول : سيناريو استمرار ونجاح الديمقراطية التوافقية.

الفرع الثاني : سيناريو فشل الديمقراطية التوافقية.

الفرع الثالث: سيناريو الديمقراطية غير المستقرة.

الفرع الأول : سيناريو استمرار ونجاح الديمقراطية التوافقية.

إن النظام البرلماني الذي يعتمد الأغلبية والأقلية غير صالح العمل فيه في هذه المرحلة بالذات لأنها تتسم بالصعوبة والتعقيد على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وارى إن التوافقية السياسية المؤسسة على تصور وطني سليم وواضح على أساس البرامج السياسية والمشتركات الوطنية بعيداً عن المصالح الفئوية والطائفية والاثنية، ممكن إن يؤسس لبناء دولة وطنية حديثة تحترم المكونات الدينية والقومية، دولة مواطنة حقيقية، ولنا في تجارب عالمية متطورة يقوم البناء فيها على أسس توافقية سياسية حقيقية ماضية في البناء والإعمار والتطوّر وتشيد مستقبل متقدم ومزدهر للوطن والمواطن، وقد قدمت بلدان مثل النمسا وهولندا وسويسرا أمثلة ملموسة على قدرة الديمقراطية التوافقية على إن تكون نظاماً مستقراً وفعّالاً للحكم، لكون التوافقية السياسية وليدة حاجات عملية في مجتمعات غير متجانسة دينياً ومذهبياً، وان نجاح واستمرار الديمقراطية التوافقية تحتاج إلى مقومات عدة منها:- (٨٥).

١- توفر أركان الديمقراطية التوافقية السالفة الذكر وهو أمر لا يمكن إقرار وجوده في التجربة العراقية
٢- قناعة النخب السياسية والاجتماعية العراقية بالديمقراطية التوافقية.
٣- توافر مقدار عال من الثقة بين المكونات الاجتماعية أو قادتهم الرئيسيين، اذ تتميز نظام الديمقراطية التوافقية بقدرته على إيجاد حواجز حقيقية لا تسمح لأي فئة اجتماعية بالتعدي أو تجاوز حقوق طائفة أخرى سواء باحتكار السلطة كليا أو جزئيا، حيث يقوم الدستور بوضع تفاصيل هذه التوافقية التي تجعل العمل السياسي والحزبي وكذلك الانتخابي والبرلماني قوة ديناميكية جماعية تساعد باختلاط أدوار الجميع من أجل مصلحة الجميع.
٤- الاستقرار السياسي والتقدم الاقتصادي.

****

٥- الديمقراطية التوافقية كونها سبيلا للحكم توفر السلم المدني وتصونه بين الطوائف المختلفة المكونة للمجتمع عبر الاستناد إلى التعددية الناجمة عن وجود ثقافات عدة داخل نظام اجتماعي واحد، مما يتطلب وجودا متعادلا لمختلف الفئات لتلافي حدوث مشاكل قد تترك ندوبا واضحة في حد هذا النظام لدرجة تجعل الوضع متفجرا على الدوام.

٦- استيعاب كل أو اغلب المكونات الاجتماعية السياسية في العراق.

٧- الإقرار والاعتراف بالتعددية الدينية والطائفية كأمر واقع لا يمكن تجاهله لكنه شان عابر ،أي تطبيق معادلة الوحدة والتنوع.

٨- إن الديمقراطية التوافقية ليست من خصائص التطور المحلي أو سمة من سمات الحركة السياسية والاجتماعية العراقية ،وإنما هي وليدة الأحداث والأزمات التي تمر بها المجتمعات، لذا لا يمكن أن تكون حالة دائمة للعمل السياسي الجماعي ، بل هي مناسبة للمرحلة لتي تمر بها المجتمعات المأزومة وتزول بزوال المرحلة الأزمة، وعادة ما تكون مرحلة انتقالية.

وتجدر الإشارة إلى إن الانتقال يحتاج إلى مرحلة لمعالجة حالات الفقر والتخلف، وتدني مستويات التعليم والمعرفة، وانتشار الأمية والجهل بين عامة الناس، وسيادة منطق العلاقات والقيم العشائرية والقبلية والدينية، وأمر كهذا يحتاج إلى تقليص مساحات الاختلاف والتباين بين مكونات المجتمع العراقي والإسراع في تجاوز الظواهر السلبية، والبيئة الأرضية المناسبة للانتقال إلى مرحلة المجتمع الديمقراطي في جو حضاري تنفي فيه آليات القمع وترضى فيه حقوق الأقليات وجمع المكونات.

إن نظرة في المقومات السالفة الذكر توحي بان التجربة العراقية بعيدا عن المقومات السالفة، وبالتالي فان نجاح الديمقراطية التوافقية واستقرارها في العراق أمر في غاية الصعوبة ،ولا يمكن أن يتحقق في المستقبل القريب فالكتل الموجودة في العراق كتل طائفية وليس سياسية ،فالطوائف تتسلل عبر الأحزاب طائفية وليس عبر أحزاب مدنية ولا الديمقراطية سوى الانتخابات والحريات الصحفية.

الفرع الثاني: سيناريو فشل الديمقراطية التوافقية .

من الجدير بالذكر أن تشكيل حكومة المحاصصة (الشراكة) قد تزامن مع ظروف خاصة كان العراق يمر بها - ونقصد هنا عدم استقرار الوضع الأمني وغياب الثقة بين الكتل السياسية - الأمر الذي انعكس على علاقة المكونات الموجودة في المجتمع العراقي، مما جعل القوى الوطنية تقدم تنازلات عن بعض حقوقها والخروج بحكومة يأخذ الجميع فيها حصته بما يتلاءم مع حجمه وحجم مكونه وطائفته في محاولة لبناء أجواء من الثقة بين الشركاء، والمضي معا في طريق بناء العراق من خلال بناء دولة المؤسسات الدستورية وأهمها المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية والتعاون فيما بينها خدمة للشعب العراقي.

على الرغم من تزايد الدعوات إلى ضرورة إقامة ديمقراطية الأغلبية في العراق، ومن نخب سياسية مهمة، بيد إن هذا الأمر يحتاج إلى جملة من الاشتراطات منها [٨٦]:

١- تعديل الدستور العراقي وبما ينسجم مع ديمقراطية الأغلبية وهو أمر يحتاج إلى إقناع كل مكونات والقوى السياسية العراقية لاسيما تلك القوى التي حصلت على امتيازات و لا تريد أن تفرط بجزء منها.

٢- إصدار قانون للأحزاب السياسية يحدد اشتراطات معينة في تشكيل الأحزاب السياسية بما يبعدها عن الانتماءات الفرعية (المذهبية والعرقية) على الرغم من إن اغلب إن لم نقل كل الأحزاب السياسية العراقية ذات توجهات مذهبية أو عرقية.

٣- فهم الأغلبية بأنها أغلبية سياسية وليس أغلبية دينية أو عرقية.

٤- الابتعاد عن سياسة الإقصاء والتهميش والسماح لكل القوى السياسية العراقية بالدخول في العملية السياسية بعيدا عن التهميش.

٥- بناء مفاهيم جديدة للمواطنة قبل الديمقراطية تعتمد على انتماءات الشاملة.

٦- التاطير الدستوري للمعارضة السياسية.

****

٧- إن نشأة التجربة التوافقية العراقية من حالة الضرورة بفعل تباين تركيبة الشعب العراقي ومكوناته ومن شروط وطبيعة الديموغرافيا العراقية ذاتها لا يعني أن الشكل التوافقي الذي طبق بعد الاحتلال الأمريكي قد حقق نجاحا كاملا دون نواقص ودون أخطاء، فما زالت كل الإجراءات التي تفتقد الإرادة الشعبية تأتي مفاجأة للمواطنين، إضافة إلى أن واقع الاحتلال الذي فرضته ظروف العراق الخاصة كان يجب الاحتراس منه احتراسا ضروريا كي لا ترتكب أخطاء لا تعرف نتائجها على المواطن العراقي.

٨- إعادة الثقة للمكونات العراقية المختلفة.

٩- إنهاء التاثيرات الأمريكية من العراق واستقلال القرار السياسي العراقي.

١٠- معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية السياسية التي وافقت احتلال العراق أو تلك التي كانت سابقة للاحتلال بما يخلق الانسجام والوحدة الوطنية العراقية.

١١- تنمية الوعي الجماهيري بمبادئ ديمقراطية الأغلبية.

١٢- إن التأكيد على ضرورة تشجيع نشوء وعي ديمقراطي صحيح على وفق ما يمليه هذا الوعي في الممارسة السياسية اليومية سيكون واحدا من الأسباب التي تمنع عودة الدكتاتورية إلى العراق مرة أخرى ويعمل على تحصين العملية الديمقراطية وان الشكل المطروح للنظام السياسي المقبل في العراق فهو النظام الديمقراطي بشقيه الرئاسي والبرلماني، ونظرا لأن العراق يمتلك تراثا سيئا للنظام الرئاسي بسبب تحوله التدريجي للدكتاتورية، فإن حظوظ هذا النظام لن تكون أفضل من النظام البرلماني الذي يمتلك تراثا أفضل في العراق.

إن قراءة في الخيارات السابقة توحي بان الواقع العراقي الحالي بعيدا عن المبادئ السالفة ولا يمكن أن يتحقق التحول لاسيما وان هناك مكونات وقوى سياسية عدة لا تزال تؤمن بالديمقراطية التوافقية أكثر من إيمانها بالديمقراطية الأغلبية، فضلا عن وجود جماعات مسلحة في العراق رافضة للعملية السياسية، أو إنها غير مستوعبة داخل العملية السياسية بسبب الدعم الإقليمي لها.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عشرة سنوات على سقوط النظام السابق لا يزال السياسيون العراقيون بعيدين عن الاتفاق على فهم معقول للأفق الديمقراطي الممكن تطبيقه من دون أن يكون لمصلحة طرف على حساب آخر، وهو ما عكسته ردود الفعل المتناقضة حول مطالبة رئيس الوزراء العراقي بالنظام الرئاسي والتخلص من العملية التوافقية المستندة إلى المحاصة الطائفية.

الفرع الثالث: سيناريو الديمقراطية غير المستقرة.

وان تطورات الأوضاع السياسية الجارية منذ انهيار النظام الاستبدادي الى الآن ماضية باتجاهات غير واضحة المعالم ليست في الرؤية السياسية العامة فحسب، بل في طبيعة النظام السياسي وفي التوجهات الاقتصادية وكذلك في السياسات التربوية والتعليمية كون ان البناء الذي يتم تأسيس العملية السياسية عليه قائم على أسس طائفية وعرقية يتقاطع مع بناء الدولة المدنية ويتعارض مع انجاز اي مشروع حضاري وطني ديمقراطي.

وعلى الرغم من إن الديمقراطية في العراق أضحت خيارا شعبيا ومطلبا وطنيا قبل أن يكون خيارا للقوى السياسية وقد ترسخ في السنوات السالفة بعد ٢٠٠٣ جزء كبير من القيم الديمقراطية، لاسيما في إجراء أكثر من انتخابات برلمانية وانتخابات مجالس محافظات ، على الرغم من الخروق والسلبيات التي اعترتها لكنها أقامت قيم ديمقراطية ورسخت التبادل السلمي للسلطة، بيد إن ذلك لم يحدد نوع الديمقراطية ومضمونها بعد، فالديمقراطية التي يشهدها العراق ديمقراطية غير مؤكدة. يقصد بها " إن التحول الديمقراطي قد يفضي إلى شيء آخر غير مؤكد قد يكون تأسيسي ديمقراطية سياسية أو إعادة العمل بنظام جديد أكثر صرامة من أنظمة الحكم السلطوي ، كما يمكن أن تكون النتيجة أكثر إرباكا، لاسيما و إن الحكومات المختلفة التي تتناوب على السلطة تفشل في تامين حل ثابت لمشكله مأسسة السلطة السياسية، كما يمكن للانتقالات أن تتطور إلى موجهات عنيفة ومنتشرة، مما يؤدي أخيرا إلى ظهور أنظمة حكم ثورية تقوم بالتغيير فتتجاوز المجال السياسي" [٨٧].

****

كما انه كان للإرهاب والاحتلال الأمريكي الذي دمر البنى التحتية وحل المؤسسة العسكرية ، مما أدى إلى الفوضى وانعدام النظام ، وانتشار المجموعات المسلحة بدعم من الاحتلال او دول الجوار ، ومن هنا تفعلت الو لاءات السياسية والدينية والقومية ، فكان الإرهاب دورا في تعطيل التنمية في البلاد ، كذلك تأثيره على البنية الاجتماعية والثقافية ، وهجرة الكفاءات للخارج مما اثر سلبا على الثقافة الديمقراطية بشكل سليم (٨٨) .

تعد المحاصصة السياسية في العراق الداء الخطير على بناء الدولة ، وذلك لما نتج عنها من تجاذبات سياسية وحزبية ، فعلى الرغم من إن الدستور لعام ٢٠٠٥ ضمن حرية تكوين الأحزاب السياسية ، إلا أن الثقافة التي يتجلى بها بعض قادة هذه الأحزاب هي ثقافة موروثة تريد التسلط والهيمنة على السلطة ، مما دفع بالأحزاب الأخرى إلى الدعوة إلى فكرة تقاسم السلطة السياسية بين هذه الأحزاب ، وهذا ما سوف يقود الى عدم وضوح الرؤيا الديمقراطية وانجرار البلاد إلى الحكم الشمولي (٨٩).

كذلك لم يعمل الجميع بروح الفريق الواحد، فتحول الشركاء إلى خصوم في جميع جوانب العملية السياسية ومعرقلين لكثير من البرامج الحكومية التي كانت الحكومة تسعى إلى تنفيذها عبر السنوات الماضية، فرفع الشركاء راية الاعتراض والعرقلة للمشاريع الحكومية ووقفوا في طريق تشريع القوانين التي تسهم في بناء الدولة، وانعكست المحاصصة سلبيا على عمل مؤسسات الدولة سيما البرلمان الذي أصبح ساحة للصراعات والمساومات السياسية بعيدا عن دوره التشريعي والرقابي، وقد كانت عملية عرقلة كثير من القوانين في البرلمان العراقي مثالا على تلك الصراعات التي تعكس سياسة الاعتراض التي يتخذها البعض في عرقلة عمل الدولة والحكومة، وتقف في طريق بناء العراق وتسليح جيشه وإعادة بناء البنى التحتية للبلد الذي عانى من الحروب والحصار والتدمير لعقود طويلة وينتظر المواطن فيه دوره في الحصول على الاهتمام والخدمات التي يستحقها (٩٠).

والملاحظ على الديمقراطية العراقية إنها تتضمن مبادئ التوافقية تارة ومبادئ ديمقراطية الأغلبية تارة أخرى ، حتى إن اغلب القوى السياسية العراقية متناقضة في أطروحاتها بين ديمقراطية الأغلبية والديمقراطية التوافقية ، وبذلك فان حسم هذا الأمر يحتاج إلى وقت وجهد كبيرين ونوايا صادقة في بناء دولة ديمقراطية قائمة على العدل والمساواة بعيدا عن الانتماءات الحزبية والانتماءات الضيقة، وان تتم العملية السياسية بإرادة عراقية خالصة بعيدا عن الفرض والضغوطات الإقليمية أو الدولية.

الخاتمة .

من خلال ما تقدم يمكن ان نخلص إلى القول بان السلوك السياسي العراقي نهج نهجا منفردا عن أي سلوك سياسي أخر وذلك من خلال أخذه بالديمقراطية التوافقية أحيانا وبديمقراطية الأكثرية في أحيان أخرى، أي الممازجة بين الأغلبية والتوافقية، وهي حالة شاذة يمكن أن نسميها بالديمقراطية غير المستقرة ، والتي قد تكون مفتوحة على كل الاحتمالات بما فيها عود ة الدكتاتورية أو تقسيم العراق ، لاسيما بعد أن فشلت الحكومات العراقية التي تعاقبت على السلطة في ظل التحول الديمقراطي في تامين حل ثابت أو جذري لمشكلة الماسسة في السلطة السياسية ، والتي يمكن ان تضمن حماية واستقرار النظام الديمقراطي الجديد في العراق ،كما أنها لم تتمكن من أيجاد حلول ناجحة للمواجهات العنيفة داخل المجتمع العراقي، الأمر الذي أدى إلى ظهور دعوات و حركات تنادي بالتغيير وتتجاوز المجال السياسي المشروع، لاسيما في ظل استمرار تردي الخدمات وعدم وجود حلول ناجعة للمشاكل الكثير التي تعاني منها العملية السياسية العراقية على مختلف الصعد الداخلية والخارجية.

ولا جدال بان هذا النوع من الديمقراطية وعلى الرغم من مساوئه يبقى أفضل من حالة اللاديمقراطية سواء كانت دكتاتورية أو فوضى سياسية مطلقة، لكنها بالمقابل لا يمكن الزعم بأنها تمثل ديمقراطية مكتملة

****

لأنها تحمل الكثير من العيوب والمساوئ الجوهرية، لاسيما تلك التي تتلخص بعدم المساواة بين المواطنين أو التعامل معهم على أساس انتماءاتهم أكانت طائفية (دينية أم عرقية) وهو ما يخلق أزمات متراكمة أو حتى إنتاج أزمات جديدة.

صحيح إن الديمقراطية التوافقية تكون ضرورة من ضرورات التحول الديمقراطي لكنها تصبح أسوء آلية لإدارة موئسات الدولة التشريعية الدستورية، وبذلك تكون الحلول الناجعة بقاعدة الديمقراطية تصحح نفسها بمزيد من الديمقراطية، لتكون التوافقية مرحلة انتقالية ليس كحل نهائي يرافقها بمبدأ العدالة الانتقالية لبناء الدولة الجديدة التي لم تتم بالعراق بعد.

ونواجه اليوم معضلة فدرلة المجتمع بحجة تنوعه العرقي والطائفي والإثني، منحازين بذلك إلى النظام التوافقي الذي يقسم السلطة والثروة ويؤسس الاعتراف على أساس من فكرة المكوّن وليس مبدأ المواطنة، وهي معضلة لن تنجح جميع محاولات احتوائها اليوم وغداً، ونحن أمام خيارين لا ثالث لهما، أما التسليم بخيار التقسيم أو الذهاب لخيار إعادة إنتاج العملية السياسية على وفق هندسة سياسية جديدة للدولة، هندسة جديدة تضمن إعادة كتابة الدستور ليستقر على شكل واضح لطبيعة الدولة المراد تأسيسها بعد زوال الدكتاتورية، وتضمن ضبط مسارات الحياة السياسية من خلال شبكة قوانين للأحزاب والانتخابات والحريات والحقوق المدنية والسياسية.

على العموم، وبعد فشل الديمقراطية التوافقية وحكومة الشراكة التي أوصلت العملية السياسية إلى مزيد من الأزمات وعرقلة عمل المؤسسات نجد ضرورة مغادرة هذه الآلية والذهاب إلى ممارسات ديمقراطية حقيقية تعكس خيار الناخب عبر انتخاب أغلبية حاكمة وأقلية معارضة على أن تكون الأغلبية بعيدة عن الطائفية، من هنا نقول بأننا اليوم أكثر حاجة من أي فترة مضت إلى أن ننعى حكومة الشراكة والذهاب إلى خيار حكومة الأغلبية السياسية، حيث أصبح هذا الخيار يفرض نفسه بعد اقتناع كثير من أطراف العملية السياسية اليوم بهذا الحل من أجل الخروج من الأزمة الخانقة التي رافقت العملية السياسية منذ تأسيسها وضرورة دعم هذا الخيار بالتشريعات التي تسهم في نجاحه وأهمها تشريع قانون الأحزاب وتعديل النظام الانتخابي بما يسهم في إنجاحه بعد فشل خيار حكومة الشراكة.

التوصيات:-

ان مسالة نجاح الديمقراطية التوافقية حتى وان كانت مرحلية تحتاج إلى بعض المستلزمات الأساسية ، لذا يوصي الباحث بما يلي:

١- إعادة النظر بالدستور العراقي وفقا لمبدئ الشمولية ، إي يجب إن يظم كل القوى السياسية الفاعلة على الساحة السياسية كي يتم ضمان احترام الدستور من كل الأطراف وكي لا يجري اختراقه أو إفشاله، كذلك ضرورة اتفاق كافة القوى السياسية على التفاصيل الرئيسية لبناء دستور عصري يضمن حقوق الإنسان وبناء المواطن.

٢- المصالحة الوطنية: العمل على تطبيق المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب العراقي لاسيما بعد الشرخ الذي حدث على المستوى الاجتماعي والثقافي والسياسي، تقوم على تشكيل لجان تحقيق لمعرفة الأسباب، ولجان لتعويض الضحايا والمتضررين وإتباع السبل القانونية للتصدي لجرائم حقوق الإنسان ومعاقبة منتهكيها.

٣- إصلاح المؤسسات الأمنية العراقية بكل جوانبها لاسيما وان البعض منها اشترك أو اتهم إثناء النزاعات الداخلية لصالح طرف معين وسيبقى محل شك من هذا الطرف أو ذاك لاسيما فيما يتعلق

****

بالقادة الأمنيين، و محاولة إحالتهم على التقاعد أو تكليفهم بمهام إدارية بعيدا عن الاحتكاك الجماهيري.

٤- اهتمام السلطة السياسية بإعادة أعمار البنية التحية التي تضررت كثيرا من الحروب المختلفة، لاسيما في قطاع الخدمات والتخفيف من معانات الشعب العراقي.

٥- على النخب السياسية العراقية الفاعلة ان تعمل بروح جماعية من اجل التخفيف من التناقضات الاجتماعية العراقية واعادة الثقة بين هذه المكونات.

٦- العمل على تقوية مؤسسة المجلس السياسي للأمن الوطني وجعلها بمثابة الإتلاف الكبير الذي يجمع كل القوى السياسية الفاعلة ، مع منحها صلاحيات المناسبة للقيام بدورها ،على ان تكون هذه الصلاحيات مؤطر دستوريا ، واذا تعذر ذلك منحها تاطيرا قانونيا راسخا يؤهلها للقيام بمهامها .

٧- أن العملية السياسية أصبحت أمام مفترق طرق، وهناك خيارات متعددة للخروج من الأزمة الخانقة وان إحدى هذه الخيارات إجراء انتخابات مبكرة، وهناك أصوات سياسية تدعو إلى إقامة نظام برلماني يعتمد مبدأ الأغلبية التي تحكم، والأغلبية التي تدافع عن وجودها على أمل ان تصبح أكثرية في الانتخابات اللاحقة. وان هذا المبدأ وكما هو معروف نشأ وترسّخ في البلدان ذات التقاليد البرلمانية الديمقراطية العريقة والمتجانسة إلى حد بعيد من الناحية الدينية والقومية والمذهبية، وان لهذا النظام اشتراطات عديدة في مقدمتها احترام المؤسسات الديمقراطية من قبل الطبقة الحاكمة والقِوى المعارضة من اجل بناء دولة مدنية حديثة تعمل على تحقيق الأهداف الوطنية الديمقراطية.

٨- أنَّ الحكم التوافقي هو التفاف على الديمقراطية التعددية وما تنتجه من حكم الأغلبية السياسية، وإنَّ فدرلة التنوع المجتمعي هو التفاف على وحدة الدولة، إنَّ الدول لا تبنى تلفيقياً ولا يمكنها الصمود مع تعدد بوصلة النوايا أو الممارسات، فأما الإقرار بعمق واستحالة ردم الإنقسامات المجتمعية والسياسية والذهاب الى تقسيم الدولة، وإما العودة لإنتاج الدولة على وفق مشروع سياسي وطني يحقق ذوات وطموحات مواطني الدولة.

الخاتمة.

في الختام نستطيع أن نخلص من كل ما تقدم ذكره إلى أن الديمقراطية التوافقية بالمعنى العملي المتداول في الساحة السياسية العراقية منذ أكثر من عشرة أعوام تنطوي على مغالطة واضحة تحيل المشروع الديمقراطي والذي يعني من جملة ما يعني حكم الشعب نفسه بنفسه إلى شيء اقرب إلى أحكام الصلح السائدة في بعض الأعراف العشائرية، وهذا الأمر من الخطورة بحيث يمكن أن يشكل عامل نسف للعملية الديمقراطية برمتها، وان ابرز مظهر للعبة التوافقات التي انتهجت طوال الفترة الماضية بدا واضحا منذ وقت ليس بالقليل من خلال الإجهاز على الروح التي تبعث الرغبة في نفوس الجماهير للمشاركة الطوعية في الانتخابات المقبلة بالرغم مما تشيعه بعض الدوائر السياسية والثقافية من أفكار مغايرة، إذ إن عددا لايستهان به من الناخبين أدرك بصورة لا لبس فيها إن حلمه الديمقراطي والمتمثلة بالانتخابات سواء كانت الانتخابات التشريعية او انتخابات مجالس المحافظات قد تم القضاء عليه من خلال الاسترضاء لطرف أو أخر، وان الناخب الذي تحدى الموت من اجل اختياره ممثلا عنه لم يكن على مستوى تلك التضحيات حتى فيما يتعلق ببعض الخدمات البسيطة، اذ ان يصبح زعماء الكتل السياسية هم أصحاب الكلمة الأولى في البلاد وليس

****

النائب المنتخب، ولكي يتدارك العراقيون مايمكن تداركه لابد من الرجوع عن إتباع أسلوب ديمقراطية الأكثرية بدلا من الديمقراطية التوافقية.

الهوامش.

١- لويس معلوف : المنجد في اللغة، ط٥، (عمان، دار المشرق) ، ١٩٩٦. ص٩١١.

٢- نقلا عن ؛علي فارس حميد : الديمقراطية التوافقية (رؤية في المفهوم والنشأة)، المركز العراقي الأمني ٣/١٠/ ٢٠١٠ . على الموقع الالكتروني www.security.elaphblog.com

٣- لقد صاغ ((آرنت ليبهارت)). هذا المفهوم بشكل واضح في كتابه (الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد) ، كما إن (جيرالد لامبروخ) استخدم في بادئ الأمر عبارة (الديمقراطية النسبية) ثم عبارة (الديمقراطية التوافقية) في حديثه عن النمسا وسويسرا ، بينما حلل (بورك شتاينر) (الاتفاق ألرضائي) بالمقارنة مع قاعدة الأكثرية ، ودرس (إريك نورد لينجر) (احتواء النزاعات في المجتمعات المقسمة) للمزيد ينظر، آرنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، (بيروت ، معهد الدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٦، ص٤٥ .

٤- اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات في عصر العولمة، (القاهرة ، دار الثقافة)، ٢٠٠٤، ص ص ٩٧-٩٨.كذلك ينظر، اوس عز الدين عباس : الديمقراطية التوافقية.. والمجتمع ألتعددي في العراق... ،مجموعة مواقع المدى ، على الموقع الالكتروني، ٢٠١٢ . www.almadapaper.net/news.php?action=view=61025

٥- أوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكر

٦- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص١١ .

٧- كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية،(الكويت، وكالة المطبوعات)، ١٩٨٥، ص٢١٨ .

٨- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص٤٧ .

٩- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص١٧ .

١٠- موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد، ط٢، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر) ٢٠٠١، ص٣٦ . كذلك ينظر، رضوان زيادة: الديمقراطية التوافقية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٦، ص ص٩٠-٩٨.

١١- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص٨٩ .

١٢- علي فارس حميد : مصدر سبق ذكره.

١٣- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره. ص ص ٢١٧ - ٢١٨ .

١٤- علي فارس حميد : مصدر سبق ذكره.

١٥- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص٩ .

١٦- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص٨ .

١٧- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره. ص ص ٢٤١ - ٢٤٤ .

١٨- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص٦ .

١٩- صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. (بغداد ، مطبعة دار الحكمة) ، ١٩٩١، ص ص ٣٨٧ - ٣٩٠

٢٠- صادق الأسود : مصدر سبق ذكره. ص ٣٨٨ .

٢١- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره. ص ٢١٩ .

٢٢- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٣٠ - ٣٢ .

****

٢٣- علي فارس حميد : مصدر سبق ذكره.
٢٤- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨ .
٢٥- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره. ص ص٢٢٣- ٢٢٤ .
٢٦- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٤٨-٤٩.
٢٧- المصدر السابق نفسه، ص ص ٥٥-٥٦.
٢٨- المصدر السابق نفسه، ص ٥٦.
٢٩- كامل العضاض ، الديمقراطية التوافقية في الميزان، صحيفة التيار الديمقراطي ، العدد ٤، ايار ٢٠١٢، ص٩، على الموقع الالكتروني . www.iraqcp.com/2010-11-21-18-16-19173-html
كذلك ينظر، علي فارس حميد : مصدر سبق ذكره.
٣٠- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ٥١ ، ص١١١ . كذلك ينظر، كامل العضاض، مصدر سبق ذكره، ص٩.
٣١- المصدر السابق نفسه، ص ٥٦.
٣٢- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ .
٣٣- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ص ٦٨-٦٩ .
٣٤- نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي ، ط٢،(اربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر)، ٢٠٠٥، ص ص٥٢ - ٥٣.
٣٥- رضوان زيادة، مصدر سبق ذكره، ص ص٩٠. كذلك ينظر، نجم الدين ألفلاحي ، مع الديمقراطية التوافقية، صحيفة التيار الديمقراطي، العدد ٣، أيار ٢٠١٢، ص٨، على الموقع الالكتروني
www.ankawa.com/upload/1826lankawa1/8-pdf
٣٦- علي محمد علوان ؛ خضر عباس عطوان، اداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، العدد ٥١،(بغداد ، بيت الحكمة)، ٢٠١١،ص٩. كذلك ينظر، علي فارس حميد : مصدر سبق ذكره.
٣٧- المصدر السابق نفسه.
٣٨- علي محمد علوان ؛ خضر عباس عطوان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠ ، كذلك ينظر ، اوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكره.
٣٩- آرنت ليبهارت ، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠ .
٤٠- خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق :بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢٠١١، ص٩، كذلك ينظر، اوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكره.
٤١- صباح جاسم جبر، إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق ، منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي ، www.iraqic.com/2010-11-21- 08-16-12722-2012-01-22-19-12-html

٤٢- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٣ .
٤٣- خضر عباس عطوان، السياسي في العراق :بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، مصدر سبق ذكره، ص ص١٠-١١، كذلك ينظر، حسين درويش العادلي ، المجتمع الفدرالي.. وأكذوبة التنوع ، جريدة الديار اللندنية على الموقع الالكتروني.www.aldiyarlondon.com/2012-01-21-html .

٤٤- كمال المنوفي : مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٤٩ - ٢٥٣ .

****

٤٥- عبد الوهاب رشيد : التحول الديمقراطي في العراق، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٠، ص ٢٥٧

٤٦- وصال العزاوي ، الديمقراطية التوافقية، صحيفة العراق الالكترونية على موقع www.iraqnewspaper.net/pdf

٤٧- عبد الوهاب رشيد ، المصدر السابق نفسه.ص٢٥٧.

٤٨- رشيد عمارة : إشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٥ . ص ١٥٩ .

٤٩- المصدر السابق نفسه، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ . كذلك ينظر، وصال العزاوي ، مصدر سبق ذكره.

٥٠- رشيد عمارة : إشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي ، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٥٩ - ١٦٠ . كذلك ينظر، نجم الدين ألفلاحي ، مصدر سبق ذكره.

٥١- خضر عباس عطوان، ابتسام حاتم علوان،التغيير الديمقراطي في العراق المتطلبات والمعوقات، مجلة الأستاذ، العدد ١٨٨، (جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد) ، ايلول ٢٠١١،ص١٢٨.

٥٢- غيلير اودونيل؛ فيليب س شميتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، (بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٧، ص ٢١ .

٥٣- المصدر السابق نفسه، ص ٢٤ .

٥٤- عبد الوهاب رشيد : مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٩ – ٣٠.

٥٥- نجم الدين فلاحي : مصدر سبق ذكره.

٥٦- والملاحظ ان الولايات المتحدة الأمريكية حتى في مرحلة تأسيسها والحرب الأهلية التي مرت بها لم تؤسس لعملية سياسية على أسس عرقية أو دينية ، كما إن دستورها استغرقت كتابته وإقراره نحو ثمان سنوات ليخرج بصورة نهائية. للمزيد ينظر،علي الكاش : ديمقراطية الغزو: إشعاع باهر أم ظلام غامر؟ صحيفة المتوسط ، العدد ١٥٤، السنة الثالثة، مارس ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني، www.mutawassetonline.com/news/html

٥٧- المصدر السابق نفسه.

٥٨- نجم الدين فلاحي : مصدر سبق ذكره.

٥٩- لعل ابرز الأمثلة على ذلك صدور قانون الانتخابات لعام ٢٠١٠ بتدخل من السفير الأمريكي في العراق وممارسة الضغوط على الأطراف السياسية المختلفة داخل العراق وخارجه لإقراره فضلا عن تدخل الرئيس الأمريكي ونائبه لإقرار التوافق السياسي في تشكيل الحكومة للمزيد ينظر، علي محمد علوان؛ خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مصدر سبق ذكره ، ص٩. كذلك ينظر،نجم الدين فلاحي : مصدر سبق ذكره.

٦٠- انتوني كوردسمان : نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق – مجلة المستقبل العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ، العدد ٣١٣، آذار ٢٠٠٥، ص ٣٥ .

٦١- ينظر نص المواد أعلاه في الدستور العراقي ٢٠٠٥.

٦٢- صباح جاسم جبر، مصدر سبق ذكره.

٦٣- ينظر نص الديباجة والمادة ٩٢/ أولا من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

٦٤- ينظر نص المادة ٩/ أولا من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

٦٥- ينظر نص المادة ١٤٢ من الدستور العراقي ٢٠٠٥.

٦٦- وحددت صلاحياته في المادة (٤) "يبحث جميع القضايا المستجدة المتعلقة بالمصلحة الوطنية ذات الطبيعة الإستراتيجية الحساسة والتشاور حولها للإشراف السياسي على الشؤون العامة للبلاد وتفعيل آليات التنسيق بين مؤسسات الدولة بما لا يتعارض وعمل السلطات المختصة المنصوص عليها في الدستور والقوانين النافذة من الآليات المنصوص عليها، وتكون القرارات بالتصويت بثلثي أعضاء المجلس ويتم التعامل مع القرارات بوصفها مقترحات قوانين ذات طابع تشريعي أو تنفيذي وبالتالي ليس لها قوة إلزامية،

****

وإنما مقترحات قوانين في حال رفضها لا يشكل أية مسؤولية قانونية أو دستورية .ينظر نص المادة الرابعة من قرار تشكيل المجلس السياسي للآمن الوطني، جريدة الصباح العراقية ١٧ حزيران ٢٠٠٩.

٦٧- ينظر نص قرار تشكيل المجلس السياسي للآمن الوطني، جريدة الصباح العراقية ١٧ حزيران ٢٠٠٩.

٦٨- علي محمد علوان؛ خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مصدر سبق ذكره، ص١٠. كذلك ينظر، ميلود بن غربي ، ضد الديمقراطية التوافقية، صحيفة التيار الديمقراطي، العدد ٣، أيار ٢٠١٢، ص٨، على الموقع الالكتروني www.ankawa.com/upload/1826lankawa1/8-pdf.

٦٩- علي محمد علوان؛ خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مصدر سبق ذكره، ص١١. كذلك ينظر، حمدي العطار ، فشل الديمقراطية التوافقية ، بحث منشور على موقع الرافدين الالكتروني.www.alrafidayn.com/2012-05-26-html .

٧٠- اوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكره.

٧١- المصدر السابق .

٧٢- للمزيد ينظر، خطاب رئيس الوزراء نوري المالكي في جريدة الصباح العراقي ١٧- حزيران- ٢٠٠٩ . كذلك ينظر، قناة العربية الفضائية في ١٧- ٧- ٢٠٠٩ على الموقع الالكتروني www. Alarabiya.net

٧٣- كما حصل في انتخابات مجلس النواب التي جرت في ٢٠٠٥/١/٣٠ حيث عقدت أولى جلسات المجلس في ٢٠٠٥/٣/١٦، وفي ٢٠٠٥/٤/٤ اختير حاجم الحسني رئيسا للمجلس مع نائبين له، حسين الشهرستاني و عارف طيفور. وقام المجلس باختيار جلال طالباني رئيسا للعراق في ٢٠٠٥/٤/٦ وتمت الموافقة على اختيار إبراهيم الجعفري رئيسا للوزراء في ٢٠٠٥/٤/٢٨ أي بعد ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات، ومثل ذلك حصل بعد الانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ 15/12/2005حيث عقدت الجلسة الأولى للمجلس بتاريخ ٢٠٠٦/٣/١٦ وأبقى المجلس جلسته الأولى مفتوحة لمدة (٤١) واحد وأربعين يوما ولم يتم منح الثقة للحكومة إلا بعد خمسة أشهر وذلك بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢٠. وكذلك الأمر مع الحكومة التي تشكلت بعد انتخابات مجلس النواب التي جرت في ٢٠١٠/٣/٧ حيث لم يتم الاتفاق على تحديد الكتلة التي تستحق إن تشكل الحكومة وبالتالي تأخر تسمية رئيس مجلس النواب ورئيس الجمهورية والمكلف بتشكيل الحكومة .للمزيد ينظر، عبد الستار ألكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق أنموذجا / ٩: سلبيات التوافقية، الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٩٦، ٢٠١٢/٤/١٢،علىالموقعالالكتروني.

٧٤- المصدر السابق نفسه www.ahewar.org/debat/lshow.cat.asp=179

٧٥- علي محمد علوان؛ خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي: أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧-٢١، كذلك ينظر، اوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكره.

٧٦- راجي العوادي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها ، مؤسسة شفق، على الموقع الالكتروني ، www.shafaaq.com

كذلك ينظر، اوس عز الدين عباس ، مصدر سبق ذكره.

٧٧- خضر عباس عطوان؛ سالم سلمان: الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، دراسات سياسية ، بيت الحكمة، العدد ٢٠، ٢٠١٢، ص٩.

٧٨- كمال البصري، الفساد يبدد إيرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيين، جريدة الزمان ، بغداد ، العدد ٣٣٦٠، ٣٠ تموز ٢٠٠٩ ، ص ١٥.

٧٩- عبد الستار ألكعبي، مصدر سبق ذكره.

٨٠- متعب مناف، التهميش: عسف في المجتمع وعنف في السلوك، مجلة دراسات ، (بغداد. مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، العدد ٢، حزيران ٢٠٠٥. ص٢٥.كذلك ينظر، *غسان عطية*، انتخابات مجالس المحافظات العراقية وصعود التطرف الطائفي، مقالة على الموقع الالكتروني،٣ ايار ٢٠١٣، www. Fikrafurom.org/p=3271=ar

****

٨١- الديمقراطية التوافقية هنا لا تعطي للتنوع بعده الإنساني الطبيعي بل تؤدلجه وتمنحه بعداً سياسياً، وهي أكذوبة يستلزم الإيمان بها جعل كافة دول العالم دولاً توافقية ما دامت تعيش التنوع الديني المذهبي العرقي الإثني، والحقيقة تقول: أنَّ المجتمعات الصافية أو أحادية البعد أكذوبة، إذ لا يوجد مجتمع في العالم غير تعددي بمعنى أنه خال من التنوع العرقي أو المذهبي أو الإثني أو الديني، فلا وجود لمجتمع صاف موحد في الانتماء العرقي أو الهوية المذهبية أو الجذر الإثني، ففي آسيا وحدها وهي من أكبر قارات العالم من حيث تعداد السكان يعيش فيها أكثر من (٣.٥) مليار نسمة يتوزعون بدورهم على أكثر من (٢٠٠٠) أثنية وينطقون بأكثر من (٢٠٠٠) لغة ويعتنقون ديانات شتى. فاندونيسيا مثلاً وهي رابع أكبر دولة في العالم يقطنها (٢١٥) مليون نسمة يتوزعون على (٣٠٠) أثنية وينطقون بـ (٣٦٥) لغة. والفلبين، بلد الـ (١٠٠) أثنية ولغة. ويصل تعداد الأثنيات والأقليات الأثنية في لاوس إلى (٧٠)، وفيتنام إلى (٥٥)، وتركيا إلى (٦٦)، وإيران إلى (٢١)، وهكذا دواليك في جميع دول العالم.للمزيد ينظر، حسين درويش العادلي ، مصدر سبق ذكره. .

٨٢- المصدر السابق نفسه.

٨٣- حمدي العطار ، فشل الديمقراطية التوافقية ، مصدر سبق ذكره.

٨٤- خضر عباس عطوان، العراق والتغيير الديمقراطي بعد الانتخابات، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، العدد ٢٠٦٣ – التاريخ ٢٦ / ٤/ ٢٠٠٥، ص١٥. كذلك ينظر، خضر عباس عطوان؛ ابتسام حاتم سلمان، التغيير الديمقراطي في العراق؛ المتطلبات والمعوقات ، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨ .

٨٥- سيف الدين كاطع ، مصدر سبق ذكره.

كذلك ينظر، ابتسام محمد العامري، شكل النظام السياسي وطبيعته في عراق المستقبل مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد،على الموقع الالكتروني www.karelash4u.com/vb/forumdisplay.php=124

٨٦- رضوان زيادة: مصدر سبق ذكره، ص ص٩٠-٩٨. كذلك ينظر، ابتسام محمد العامري، مصدر سبق ذكره.

٨٧- غيلير اودنيل؛ فيليب س شميتر، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ .

٨٨- فالح عبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، (بغداد، جعفر العصامي للطباعة والنشر)، ٢٠٠٩، ص ١٨٠ .

٨٩- المصدر السابق نفسه، ص ص ١٨٠ - ١٨١.

٩٠- المصدر السابق نفسه، ص ص ١٨١.

المصادر.

أولا: المراجع والوثائق:

١- الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥.

ثانيا: الكتب العربية:

١- آرنت ليبهارت : الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة حسني زينة، (بيروت ، معهد الدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٦.

٢- اسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات في عصر العولمة، (القاهرة ، دار الثقافة)، ٢٠٠٤.

٣- صادق الأسود : علم الاجتماع السياسي أسسه وأبعاده. (بغداد ، مطبعة دار الحكمة) ، ١٩٩١.

٤- عبد الوهاب رشيد: التحول الديمقراطي في العراق، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٠.

٥- غيلير اودونيل؛ فيليب س شميتر، الانتقالات من الحكم السلطوي، ترجمة صلاح تقي الدين، (بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية)، ٢٠٠٧.

****
٦- فالح عبد الجبار، التحول الديمقراطي في العراق الواقع والمستقبل، (بغداد، جعفر العصامي للطباعة والنشر)، ٢٠٠٩.
٧- كمال المنوفي : نظريات النظم السياسية،(الكويت، وكالة المطبوعات)، ١٩٨٥.
٨- لويس معلوف : المنجد في اللغة، ط٥، (عمان، دار المشرق) ، ١٩٩٦.
٩- موريس دوفرجيه: علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد، ط٢، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر) ٢٠٠١.
١٠- نوري طالباني، حول مفهوم النظام الفدرالي ، ط٢،(اربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر)، ٢٠٠٥.

ثالثا : الدوريات:

١- انتوني كوردسمان : نحو إستراتيجية أمريكية فعالة في العراق – مجلة المستقبل العربي، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية) ، العدد ٣١٣، آذار ٢٠٠٥.
٢- جريدة الصباح العراقية ١٧ حزيران ٢٠٠٩.
٣- خضر عباس عطوان، ابتسام حاتم علوان،التغيير الديمقراطي في العراق المتطلبات والمعوقات، مجلة الأستاذ، العدد ١٨٨، (جامعة بغداد – كلية التربية ابن رشد) ، ايلول ٢٠١١.
٤- علي محمد علوان؛ خضر عباس عطوان، أداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، (بغداد – بيت الحكمة) العدد ٥١ ، ٢٠١١.
٥- خضر عباس عطوان، العراق والتغيير الديمقراطي بعد الانتخابات، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، العدد ٢٠٦٣ – التاريخ ٢٦ / ٤/ ٢٠٠٥.
٦- خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق :بين الإصلاح والشرعية رؤية تحليلية في ضوء نهج التظاهر في العام ٢٠١١، سلسلة (دراسات وأوراق بحثية) (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ٢٠١١.
٧- خضر عباس عطوان؛ سالم سلمان: الفساد السياسي والأداء الإداري: دراسة في جدلية العلاقة، دراسات سياسية ،(بغداد، بيت الحكمة)، العدد ٢٠، ٢٠١٢.
٨- رشيد عمارة : إشكالية الديمقراطية في الدستور العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٢، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٥.
٩- رضوان زيادة: الديمقراطية التوافقية، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٣٤، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية) ، ٢٠٠٦.
١٠- علي محمد علوان ؛ خضر عباس عطوان، اداء البرلمان السياسي : أفكار أساسية لعمل برلماني رشيد، مجلة الحكمة، العدد ٥١،(بغداد ، بيت الحكمة)، ٢٠١١.
١١- كمال البصري، الفساد يبدد إيرادات الدولة والفقر يفتك بنصف العراقيين، جريدة الزمان ، بغداد ، العدد ٣٣٦٠، ٣٠ تموز ٢٠٠٩ .
١٢- متعب مناف، التهميش: عسف في المجتمع وعنف في السلوك، مجلة دراسات ، (بغداد. مركز العراق للبحوث والدراسات الإستراتيجية)، العدد ٢، حزيران ٢٠٠٥.

رابعاً: الانترنيت:

****
١- علي فارس حميد : الديمقراطية التوافقية (رؤية في المفهوم والنشأة)، المركز العراقي الأمني ١٠/٣/ ٢٠١٠ . على الموقع الالكتروني www.security.elaphblog.com

٢- اوس عز الدين عباس : الديمقراطية التوافقية.. والمجتمع ألتعددي في العراق... ،مجموعة مواقع المدى ، على الموقع الالكتروني، ٢٠١٢ . www.almadapaper.net/news.php?action=view=61025

٣- كامل العضاض ، الديمقراطية التوافقية في الميزان، صحيفة التيار الديمقراطي ، العدد ٤، ايار ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني . www.iraqcp.com/2010-11-21-18-16-19173-html

٤- نجم الدين ألفلاحي ، مع الديمقراطية التوافقية، صحيفة التيار الديمقراطي، العدد ٣، أيار ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني www.ankawa.com/upload/1826lankawa1/8-pdf

٥- صباح جاسم جبر، إشكاليات البناء الديمقراطي في العراق ، منشور على موقع الحزب الشيوعي العراقي www.iraqic.com/2010-11-21- 08-16-12722-2012-01-22-19-12-html

٦- حسين درويش العادلي ، المجتمع الفدرالي.. وأكذوبة التنوع ، جريدة الديار اللندنية على الموقع الالكتروني. www.aldiyarlondon.com/2012-01-21-html

٧- وصال العزاوي ، الديمقراطية التوافقية، صحيفة العراق الالكترونية على موقع www.iraqnewspaper.net/pdf

٨- علي الكاش : ديمقراطية الغزو: إشعاع باهر أم ظلام غامر؟ صحيفة المتوسط ، العدد ١٥٤، السنة الثالثة، مارس ٢٠١٢، على الموقع الالكتروني، www.mutawassetonline.com/news/html

٩- ميلود بن غربي ، ضد الديمقراطية التوافقية، صحيفة التيار الديمقراطي، العدد ٣، أيار ٢٠١٢، ص٨، على الموقع الالكتروني www.ankawa.com/upload/1826lankawa1/8-pdf

١٠- حمدي العطار ، فشل الديمقراطية التوافقية ، بحث منشور على موقع الرافدين الالكتروني. www.alrafidayn.com/2012-05-26-html

١١- قناة العربية الفضائية في ١٧- ٧- ٢٠٠٩ على الموقع الالكتروني www. Alarabiya.net

١٢- راجي العوادي، ظاهرة الفساد الإداري في العراق أسبابها وطرق معالجتها ، مؤسسة شفق، على الموقع الالكتروني ، **www.shafaaq.com**

١٣-عبد الستار ألكعبي، الديمقراطية التوافقية العراق أنموذجا / ٩: سلبيات التوافقية، الحوار المتمدن ، العدد ٣٦٩٦، ٢٠١٢/٤/١٢، على الموقع الالكتروني. www.ahewar.org/debat/lshow.cat.asp=179

١٤- سيف الدين كاطع ، الديمقراطية هل هي صورة للحل ، بحث منشور على موقع الرافدين الالكتروني. www.siironlin.org/p:3 .

١٥- *غسان عطية*، انتخابات مجالس المحافظات العراقية وصعود التطرف الطائفي، مقالة على الموقع الالكتروني،٣ ايار ٢٠١٣، **www. Fikrafurom.org/p=3271=ar**

****

١٦- ابتسام محمد العامري، شكل النظام السياسي وطبيعته في عراق المستقبل مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، على الموقع الالكتروني
www.karelash4u.com/vb/forumdisplay.php=124